الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم التسيير التخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

دراسة حالة البنك الوطنى الجزائري BNA (وكالة مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبة :

❖ حمودي خيرة

تحت إشراف الأستاذة :

بسدات كريمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	.....	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	.....	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	.....	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2016 / 2017

كلمة الشكر

قال الرسول صلى الله عليه و سلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله

الحمد لله رب العالمين معلم الأولين و الآخرين الذي علم الإنسان ما لم يعلم لا يزال الرجل عالما ما طلب العلم فإن ظن أنه علم فقد جهل ، و نحمد الله و نشكره جزيل الشكر على ما وهب لنا من نعمة العقل لنفكر و بالعلم لنتدبر .

و أشكر الله عز و جل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ،و ما توفقنا إلا بالله عليه توكلنا و عليه فليتوكل المتوكلون .

كما يجب أن أوجه أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى مؤطري الأستاذة المحترمة " **بسدات كريمة** " التي لم تبخل علينا التوجيهات و النصائح السديدة و التي ساعدتنا في إتمام هذا العمل ، كما لا أنسى موظفي وكالة البنك الوطني الجزائري BNA.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة السنة الثانية ماستر تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير الذين ساهموا في إثراء معارفنا .

و الحمد لله عز وجل نحمده و نهتدي به ،و ألف صلاة و سلام على خير مخلوقات الله الرسول الكريم محمد ابن عبد الله الذي أتم أسمى رسالة الوجود و هي رسالة الإسلام .

***** بـارك الله فيكـــم جميعـــا *****

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

"أمي الغالية" منبع الحب و الحنان الذي يشبع دائما تطلعي للنجاح و إلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره ، اللذان يستحقان أكثر من مجرد إهداء على الورق حتى و إن كان هذا الورق من ذهب .

إلى كل إخوتي سليمان ، سفيان ، عز الدين ، نبيل .

إلى أختي الكبرى الغالية (مليكة) و لا أنسى سميرة و حبيبة

إلى رفيقتي و صديقتي و أختي و شريكتي في العمل (فاطمة زهراء) و إلى الصديقتين الحبيبتين يحفظهما الله (عائشة و شهرزاد)

و إلى كل الطلبة علوم المالية والمحاسبة تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير .

إليك أنت أيها القارىء .

الفهـــــرس

الإهداء

التشكرات

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة المختصرات والرموز

المقدمة العامة.....02

الفصل الأول : عموميات حول المراجعة

تمهيـــد..... 07

المبحث الأول:مدخل إلى المراجعة..... 08

المطلب الأول:التطور التاريخي للمراجعة 08

المطلب الثاني :مفهوم المراجعة 09

المطلب الثالث :أنواع المراجعة و معايير..... 12

المبحث الثاني :المراجعة الداخلية 19

المطلب الأول :ماهية المراجعة الداخلية 19

المطلب الثاني :معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية 21

المطلب الثالث :مسؤوليات و صلاحيات المراجع الداخلي 24

المبحث الثالث : المراجعة الخارجية 27

المطلب الأول :ماهية المراجعة الخارجية 27

المطلب الثاني :إجراءات المراجعة الخارجية 30

المطلب الثالث :مسؤوليات و صلاحيات المراجع الخارجي 32

خلاصة 36

الفصل الثاني :العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

تمهيـد 38

المبحث الأول: أوجه الاختلاف و أوجه التشابه 39

المطلب الأول:أوجه الاختلاف..... 39

المطلب الثاني :أوجه التشابه..... 41

المبحث الثاني :طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية 43

المطلب الأول:مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية..... 43

المطلب الثاني: أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية 45

المطلب الثالث:علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية 48

المبحث الثالث:العوامل الداعمة و وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية 51

المطلب الأول:العوامل الداعمة للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية..... 51

المطلب الثاني:وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية 54

خلاصة..... 57

الفصل الثالث :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد..... 59

المبحث الأول:التعريف بالبنك محل الدراسة 60

المطلب الأول:نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري 60

المطلب الثاني :تنظيم البنك الوطني الجزائري 62

المطلب الثالث:تقديم إدارة المراقبة و المراجعة للبنك الوطني الجزائري 65

المبحث الثاني: وكالة مستغانم 67

المطلب الأول:تعريف وكالة مستغانم 67

المطلب الثاني:تنظيم وكالة مستغانم 68

المطلب الثالث:العمليات التي يقوم بها البنك 70

المبحث الثالث:أنشطة وموارد و نقاط القوة و نقاط الضعف للوكالة 73

المطلب الأول:أنشطة وكالة مستعانم 73

المطلب الثاني:موارد وكالة مستغانم.....77

المطلب الثالث:نقاط القوة و نقاط الضعف للوكالة.....80

خلاصة 82

الخاتمة العامة 84

قائمة المراجع 89

الملاحق .

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	معايير المراجعة حسب وجهات نظرية مختلفة	12
(2-1)	معايير المراجعة المتعارف عليها	16
(3-1)	معايير المراجعة الداخلية	24
(4-1)	إجراءات المراجعة الخارجية	32
(1-2)	أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	48
(2-2)	العوامل الداعمة للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	54
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	62
(2-3)	الهيكل التنظيمي لفرع مستغانم	71

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	معايير المراجعة المتعارف عليها	17
(1-2)	الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	40
(2-2)	المقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	42
(1-3)	لمحة عن البنك الوطني الجزائري	61
(2-3)	لمحة عن وكالة مستغانم	67
(3-3)	نقاط القوة ونقاط الضعف للوكالة	80

قائمة المختصرات و الرموز

الرموز /الاختصار	الدلالة
SAS	Statement on Auditing Standard

المقـدمـة

لا شك أن التطور المستمر للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها، وانفصال الملكية عن الإدارة، ومن هنا بدأت الحاجة إلى وجود طرف ثالث محايد كواسطة بين المؤسسة وصاحبها يطلع على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم نصائح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث، وهذا عن طريق المراجعة .

حيث تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة للمراجعة وهذا لحماية ممتلكاتها، فالمراجعة هي وظيفة تقوم على فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي تسعى للحفاظ على المؤسسات الاقتصادية خاصة مع كبر حجمها، فهذا يؤدي إلى بقاء المؤسسة واستمرارها .

وعليه فإن ظهور المراجعة بشقيها المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و تطورهما حتى وصلتا إلى ما هما عليه اليوم، فكان ظهور المراجعة الخارجية قبل ظهور المراجعة الداخلية بوقت طويل، حيث أصبحت المراجعة الخارجية ضرورية في جميع المؤسسات الاقتصادية وهذا نتيجة تولد حاجة المجتمع لهذه المراجعة قبل حاجته من المراجعة الداخلية، فكل منهما أهدافها، و مسؤولياتها و صلاحياتها.

فالمراجعة الداخلية هي وظيفة داخل المؤسسة، يتم من خلالها مراجعة جميع الأنشطة الداخلية للمؤسسة بهدف مساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية.

أما المراجعة الخارجية فهي وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة محل المراجعة، و هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدره عن مدى صحة و عدالة تلك القوائم المالية.

من خلال ما سبق يتبن أهمية و ضرورة وجود خدمات الوظيفتين للمؤسسة و أن المؤسسة في أمس الحاجة لخدماتهما معا، ليس هذا فحسب بل لابد من تضافر جهود الوظيفتين أثناء تنفيذهما لمهامهما، لما لذلك من دور كبير في تحقيقها لأهدافهما بجودة عالية، وحسن تسيير المؤسسة و بالتالي نجاحها في تحقيقها لأهدافها.

حتى يتم الإلمام بالموضوع يتم صياغة الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار النظري العام للمراجعة؟
2. ما هي المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية؟ و ما هي صلاحيات و مسؤوليات لكل منهما؟

3. ما هي عوامل ووسائل تحقيق التكامل بين كل منهما؟

الفرضيات :

للإجابة على التساؤلات السابقة فقد طرحنا الفرضيات التالية:

1. ان موضوع المراجعة يقوم على مجموعة من المفاهيم التي تطورت على مر التاريخ
2. إن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وظيفتان هامتان لا غنى للمؤسسة عنهما. و لكل من المراجعتين مسؤوليات و صلاحيات لابد من مراعتهما .
3. هناك الكثير من العوامل و الوسائل التي تدعم و تعمق مبدأ التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية المتزايدة لموضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و ما له من دور على مستوى جودة عملية المراجعة و نجاح و ازدهار المؤسسة.
- محاولة تقديم فائدة علمية و مرجع علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص، من طلاب و أكاديميين و ممارسين لمهنة المراجعة الداخلية أو المراجعة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام الذي تلعبه كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و هذا لضمان أكبر قدر من الثقة في التكامل ما بينهما، و على مستوى المؤسسة في مساعدتها على نجاحها و التحقيق الأمثل لأهدافها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة في الآتي:

1. توضيح أهمية و فائدة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لصالح المؤسسة و مدى ضرورة توفر خدماتها معا في المؤسسة.
2. توضيح مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، و بيان أهميته و فائدته على عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، و كذلك على المؤسسة محل الدراسة.

3. تحديد عوامل ووسائل التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ومدى استفادة كل منهما معا

منهج المستخدم :

من أجل الوصول إلى هدف البحث و الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها، بهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة، سيتم استخدام منهج وصفي وتحليلي حتمتها طبيعة الدراسة، من حيث كونها نظرية و ميدانية في نفس الوقت، حيث سنعتمد على توظيف المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي يتميز بتحليل المعلومات الموجودة للإلمام بكل الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة وهي الدراسة الميدانية وهذا نظرا للموضوع الحساس إذ يعمل البنك على سرية المهنة مما صعب انجاز الفصل التطبيقي.

تقسيمات البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي :

- يتناول الفصل الأول عموميات حول المراجعة الذي يتضمن ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى المراجعة بما فيها التطور التاريخي للمراجعة وتعريف وأهداف وأنواع والمعايير، بينما المبحث الثاني خصص للمراجعة الداخلية بما فيه تعريف وأهداف وأهمية ومسؤوليات وصلاحيات، والمبحث الثالث خصص للمراجعة الخارجية بما فيها تعريف وأهداف، أهمية، المسؤوليات والصلاحيات .
- أما الفصل الثاني يتمثل في العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية الذي يتناول ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يتضمن أوجه الإختلاف والتشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، أما المبحث الثاني خصص لطبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وأخيرا المبحث الثالث فكان حول عوامل ووسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية .
- أما الفصل الأخير الخاص بالدراسة الميدانية قد احتوى أيضا على ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عن البنك الوطني الجزائري بما فيه التعريف والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري، بينما المبحث الثاني خصص لوكالة مستغانم بما فيه التعريف والهيكل التنظيمي والعمليات التي تقوم بها ، أما المبحث الثالث والأخير فيضم أنشطة وموارد ونقاط القوة والضعف للوكالة.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات جامعية تم إعدادها من طرف طلبة الدكتوراه والماجستير والمذكرات و من بينها ما يلي:

1_ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية،دراسة حالة التكامل بين شركة KPMGمجني و حازم حسن و شركائهم(محاسبون قانونيين)وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن و الكويت للتجارة و الاستثمار في الجمهورية اليمنية.حيث هدفت هذه الدراسة إلى شرح و تفصيل علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية،و مدى أهمية ذلك التكامل على مستوى تحقيق المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية لأهدافهما،و أيضا على مستوى نجاح المؤسسة ،و منه توصلت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها التكامل و التعاون بين الطرفين له دور في تحقيق الجودة و الفعالية للمراجعتين و للمؤسسة، و قد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن يكون في كل مؤسسة مهما كان حجمها،أن يكون مراجع خارجي مستقل يقدم تقاريره إلى أعلى سلطة تنفيذية في المؤسسة و المتمثلة في مجلس الإدارة.

2_ شدري معمر سعاد،التقارير المالية للمراجع و أثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية،حالة تقرير المراجع حول سونلغاز،حيث هدفت هذه الدراسة إلى شرح و تفصيل المراجعة و أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية،و منه وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها،التزام المراجع بمعايير المراجعة وحده لايكفي للوصول إلى تقاريرذات جودة عالية فلابد من تدعيم ذلك بالمعايير الدولية للمراجعة،و قد اقترحت هذه الدراسة بضرورة تطوير المبادئ المحاسبية و تفعيل أكثر المراجعة من أجل التصدي للأزمة المالية العالمية الحالية و عدم حصول أزمات مالية مماثلة لها.

الفصـل الأول:

عمومياـت حـول المراجعـة

تمهيد :

تقوم المراجعة على مجموعة من المفاهيم التي تعتبر وكأساس للغاية والتي أنشأت من أجلها ، تنقسم إلى عدة أنواع بحسب الزاوية التي ينظر إليها من خلالها ، بحيث يوجد نوعين من المراجعة ألا و هي المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية التي قد ظهرت منذ زمن ، نتيجة تولد حاجة المجتمع إليها و قد ظهرت المراجعة الداخلية بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل ، و منها ظهرت الأهمية و الحاجة الماسة إلى وجود مراجعتين .

حيث ظهرت الحاجة لوجود المراجعة الداخلية لمساعدة إدارة المؤسسة ، و كما ظهرت الحاجة لوجود المراجعة الخارجية لطمأنة الملاك على حسن و سلامة تسيير مؤسستهم من قبل الإدارة المعنية و مدى صدق المعلومات المالية المقدمة من قبلهم .

و لأهمية ما سبق و أهمية الدور الذي تلعبه المراجعتين فقد خصصنا هذا الفصل لنتناول من خلاله ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول مدخل إلى المراجعة ، و المبحث الثاني المراجعة الداخلية أما المبحث الثالث فيتناول المراجعة الخارجية .

المبحث الأول : مدخل إلى المراجعة

أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بين المؤسسة و صاحبها يطلع على حالة المؤسسة ، و في نفس الوقت يقدم نصائح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات التي قد تحدث و هذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في الاعتماد على الوسائل و الإجراءات الخاصة بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .

المطلب الأول : التطور التاريخي للمراجعة

تستمد مهنة المراجعة نشأت من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يتعرض عليها في اتخاذ قراراته ، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع ، و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية وعلى حكومات قدماء المصريين و اليونان كانت تستخدم المراجعة للتأكد من صحة الحسابات العامة و كان المراجع وبها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها .

و هكذا نجد أن كلمة المراجعة "AUDITING" مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" و معناها "يستمع" .

ثم اتسع نطاق المراجعة فشمل وحدات القطاع الخاصة الاقتصادية من مشاريع و منشئات مختلفة ، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج سنة 1494 ، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه ، و ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة و المراجعة ، و لهذا دعي المساهمين إلى تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء باجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة .

و لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينسيا بإيطاليا سنة 1581 ،حيث تأسست كلية "ROXONATI" ، و كانت تتطلب ست 6 سنوات تمرينيه بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة .

و قد أصبحت عضوية هذه الكلية في سنة 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة المراجعة ، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة ، و قد كان لبريطانيا الفضل السابق في هذا التنظيم المهني ، حيث أصبحت عملية مراجعة الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عنها أنشأت "جمعية المحاسبين

القانونية" أدنبرة سنة 1854 بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قبل ذلك بكثير 1773 ، و قد جاء قانون الشركات البريطاني سنة 1862 ينص على وجوب المراجعة بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم ، و قد دفع هذا القانون بمهنة المراجعة خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها و انتشارها بسبب الحاجة التي نشأت جراءه ، أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا سنة 1881 و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882 (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916)[1] ، و ألمانيا 1896 و كندا 1902 و أستراليا سنة 1904 و فلندا سنة 1911 ،و هكذا حتى لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر ، أما في الشرق العربي فكان لمصر فضلا سابقا في هذا المجال , حيث بدأت مزاولة المهنة بدون تنظيم ، و ظلت حرما مباحا حتى عام 1909 عند صدور القانون رقم (1) المنظم لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات ، كما كانت هناك تشريعات متقدمة في العراق سنة 1919 مستمدة من قانون الشركات البريطاني و قد بينت تلك التشريعات حقوق و واجبات و مسؤوليات مراجعي الحسابات ، و كذلك لم يدخل القانون اللبناني لسنة 1943 أية تحسينات مهنية على قواعد المراجعة في لبنان ، و لكنه اشترط تعيين مراجعين أثنين أحدهما يعينه المساهمين بينما يعان الثاني من قبل المحكمة ، و كان للمملكة العربية السعودية الفضل السابق في الخليج العربي في دفع المهنة خطوات إلى الأمام بإصدارها تشريعات حديثة في هذا المجال و فتحها المجال الواسع لشركات المراجعة من العالم العربي لممارسة المهنة ، حيث ينطبق نفس القول وعلى دول المغرب العربي فهناك مهن متقدمة في كل من الجزائر و ليبيا و المغرب ، و إن كانت المهنة مازالت تخطو أولى خطواتها في دول عربية أخرى بسبب كونها إما حديثة الاستعمال أو أصابها التأخر الاقتصادي .

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة

الفرع الأول : تعريف المراجعة

تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة نذكر منها ما يلي :

- المراجعة هي جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعاير المقررة سلفا و التقرير عن ذلك[2] .

[1] خالد أمين عبد الله(1)، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، 2012، ص14 .

[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسيطي، **المراجعة مدخل متكامل**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 1960، ص21.

- هي عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع و تقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات و الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، و ذلك لتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية و المقبولة قبولا عاما و توصيل النتائج للأطراف المعنية[1].
- عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي: المراجعة هي عملية نظامية و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القوانين بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تجميع الأطراف المعنية بنتائج المراجعة[2].
- هي فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية و جميع الدفاتر و السجلات و البيانات المحاسبية، فحصا حسابيا و التحقق من نتيجة أعمال المشروع من الربح و الخسارة و التأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد و مستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة[3].
- المراجعة هي مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من التقنيات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل إستنادا على معايير التقييم و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالنظام [4].
- لا يزال في أمريكا مفهوم المراجعة الصادرة عن جمعية المحاسبة الأمريكية و الذي
- يعرف المراجعة بأنها [5]:عملية منظمة و موضوعية للحصول على أدلة الإثبات و تقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية و ذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة و إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق .

و هكذا فإن عملية المراجعة تشمل الفحص و التحقيق و التقرير[6]:

- **الفحص:** هو التأكد من صحة و سلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها.
- **التحقيق:** يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المشروع.

---

[1] الهام بروبة، أحمد قايد نور الدين، **المحاسبة التحليلية و دورها في المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، 2016،ص36.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**، لإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2009، ص156.

[3] رأفت سلامة محمود و آخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، الطبعة الأولى عمان، دار المسيرة، 2011، ص19.

[4] لندة قداري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015-2014، تم تحميلها من www. Univ-eloued.dz، بتاريخ 2016/12/11

- **التقرير:** و يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها في تقرير يقدم إلى ما يهمه الأمر داخل المشروع أو خارجه و هو ختام عملية المراجعة ، حيث يبين فيه المراجع رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل.

الفرع الثاني : أهداف المراجعة

يمكن حصر الأهداف التقليدية للمراجعة في نواح عدة أهمها[1] :

1. التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر و سجلات المشروع و تقرير مدى الاعتماد عليها .
2. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات.
3. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش أو تزوير.
4. تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش، و ذلك عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة، و ما تحدثه زيارات المراجع المفاجئة من أثر في نفوس الموظفين.

أما اليوم توجد أهداف حديثة أخرى أهمها :

1. مراقبة الخطط الموضوعة و متابعة تنفيذها .
2. تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة .
3. تحقيق أقصى كفاية اقتصادية و إنتاجية .
4. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية .
5. المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني وبمساعدة الجهات الحكومية .

المطلب الثالث : أنواع المراجعة و معاييرها

الفرع الأول : أنواع المراجعة

[3] أحمد حلمي جمعة، نفس المرجع السابق، ص 26#

تنقسم المراجعة إلى أنواع متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، و لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة ، تصنف المراجعة حسب الزوايا المختلفة إلى ما يلي :

شكل 1-1: تصنيفات المراجعة حسب وجهات نظر مختلفة

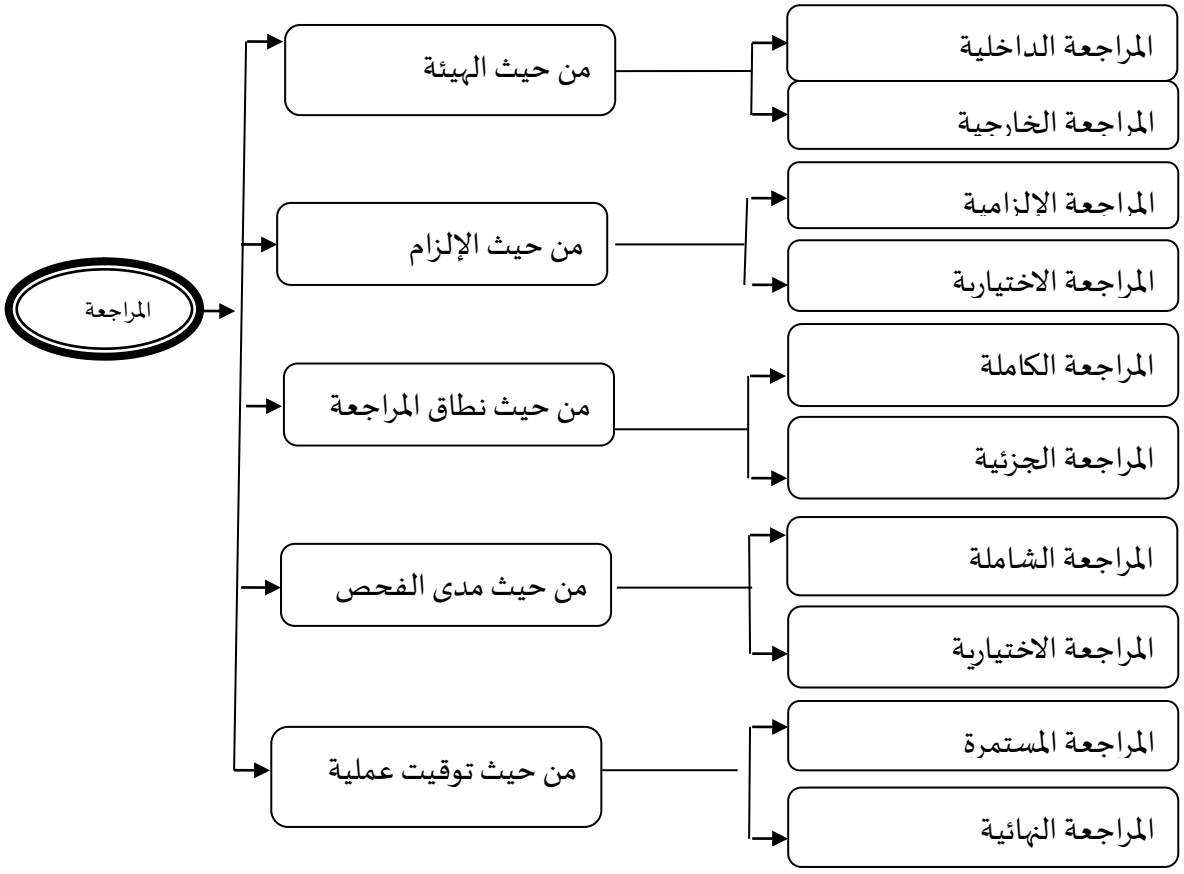

المصدر: عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر، 2010، www.ile pedia.com ، بتاريخ 2016/12/11، ص 22 .

في ما يلي توضيح مختصر لتلك الأنواع[1] :

أ- من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة:

1. المراجعة الداخلية: يقوم بهده المراجعة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة و ذلك من أجل حساب أموالها لتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمؤسسة.
2. المراجعة الخارجية: تكون بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة و يطلق عليه أحيانا المراجع المحايد أو المستقل.

ب_من حيث الإلزام:

1.المراجعة الإلزامية : نص القانون على وجوب مراجعة حسابات الشركات المساهمة فأصبح إلزاميا ، يشار إلى هذا النوع أحيانا بالمراجعة القانونية و لا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا .

2.المراجعة الاختيارية : هو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني تلك هي الحال بالنسبة للمشروعات الفردية و لشركات الأشخاص (التضامن العادية ، التوصية البسيطة و المحاصة) في الأردن ، و قد يكون تبعا لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة و كما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين الطرفين المراجع و العميل .

ج- من حيث النطاق :

1. المراجعة الكاملة : يقوم المراجع بفحص القيود و المستندات و السجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل ، إن إتباع أسلوب العينة و الاختبار في المراجعة زاد من إهتمام المشاريع بنظام الرقابة الداخلية .
2. المراجعة الجزئية : هنا يقتصر عمل المراجع وعلى بعض العمليات أو البنود دون غيرها كان يعهد إليه بمراجعة النقدية أو جرد المخازن ..... الخ . و في هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي فني حول القوائم المالية ككل ، و إنما يقتصر المراجع على ما حدده له من مواضيع ، و عليه يحصل على عقد كتابي يوضح نقاط عملية المراجعة و بذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات .

د- من حيث مدى الفحص :

1. المراجعة الشاملة (التفصيلية) : تتم فحص جميع القيود و الدفاتر و والسجلات و المستندات بشكل شامل و كامل أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص . هي مراجعة تصلح

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال،**الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات**، مصر ،دار الجامعية،، 2002، ص 32#1#

للمؤسسات صغيرة الحجم حيث في حالة مؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة الأعباء.

2. المراجعة الاختبارية : يقوم المراجع بمراجعة الجزء من الكل ، حيث يقوم باختيار عدد من العينات لكي تخضع لعملية الفحص ثم تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها.و لقد أدى كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها بصورة كبيرة و اهتمام تلك المؤسسات بأنظمة الرقابة الداخلية إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات دون إجراء مراجعة شاملة لها ، فالمراجعة الإختبارية تعتبر الأساس السائد في وقتنا الحاضل.

ه-من حيث التوقيت :

1. المراجعة النهائية : يكلف المراجع بالقيام بمثل هذه المراجعة بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها ، بعد إجراء التسويات و تحضير الحسابات الختامية .
2. المراجعة المستمرة : يقوم المراجع بمراجعة الحسابات و المستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة موضوع المراجعة طوال الفترة التي يراجعها ثم يقوم في نهاية العام بمراجعة الحسابات الختامية و الميزانية من الواضح أن هذا النوع يصلح في مراجعة المنشات الكبيرة حيث يصعب مراجعتها عن طريق المراجعة النهائية .

و يمتاز هذا النوع من المراجعة بالخصائص التالية [1]:

- وجود وقت كاف لدى المراجع مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل .
- سرعة اكتشاف الغش و الخطأ و في وقت قصير بدلا من ترك دلك حتى نهاية العام .
- انتظام العمل بمكتب المراجع و في المؤسسة أيضا لوجود المجال الواسع زمنيا للمراجعة .
- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر لمنع الزيارات المتكررة من قبل المراجع من إثر نفسي على موظفي المؤسسة .
- إنجاز الأعمال في أوقاتها دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المؤسسة و ذلك بسبب تردد المراجع على المؤسسة أيضا .

الفرع الثاني : معايير المراجعة

[1] خالد أمين عبد الله(1)، نفس المرجع السابق، ص29.

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة و بالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها ، فالمعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة الموجهة لعمل المراجع و يمكن توضيحها في الشكل التالي :

1.المعايير العامة : تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية المراجعة ، و يقصد بها إن الخدمات المهنية ينبغي أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مؤهلين و توصف على أنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني و إعداد التقرير بشكل ملائم وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي ينبغي أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة و يندرج تحتها المعايير التالية[1] :

- يجب أن يقوم بالفحص و باقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي و العملي في مجال خدمات المراجعة.
- يجب على المراجع أن يلتحق بصفة إجبارية أو اختيارية بمختلف برامج التكوين المستمر عن طريق الملتقيات و التكوينات باختلافها .
- يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته و تفكره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل .
- يجب على المراجع أن يبدل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص و باقي الخطوات الأخرى.

1. **معايير العمل الميداني** : تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة ، حيث أنه يجب[2] :

- وضع مخطط كامل لعملية المراجعة كما يجب الإشراف بدقة على المساعدين الذين قد يستعين بهم المراجع .
- القيام بدراسة وافية و إجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول بها ليكون أساسا للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة المراجعة و ليجرى على ضوءه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن تقتصر عليها أعمال مراجعة الحسابات .
- التوصل إلى عناصر ثبوتية جديرة بالثقة و ذلك للمعاينة و الملاحظة و التحديات و الإثباتات التي من شانها أن تكون أساسا معقولا لإبداء الرأي أي العائد للبيانات المالية التي يراجع فيها.

2. **معايير إعداد التقرير** : من خلال هذه المعايير يبدي المراجع رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية ، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عن تطبيقها عل التقدير الشخصي و ثم فإن

[1] لندة قداري، نفس المرجع السابق، ص8. .

[2] طاهرين ميمونة، **العلاقة التكاملية لبن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013، ص23.

مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته المهنة ، يندرج تحتها أربع معايير هي[1] :

- يجب أن يذكر التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها أم لا .
- يجب أن يحدد التقرير الظروف التي يتم فيها تطبيق تلك المبادئ بثبات في السنة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة .
- يجب أن يتم النظر إلى الإفصاحات المعرفية في القوائم المالية تعتبر كافية بشكل معقول إلا إذا ذكر خلاف ذلك في التقرير .
- يجب أن يحتوي التقرير إما على رأي المراجع بخصوص القوائم المالية ككل أو على تأكيد بأنه لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية.

الشكل رقم 1-2: معايير المراجعة المتعارف عليها .

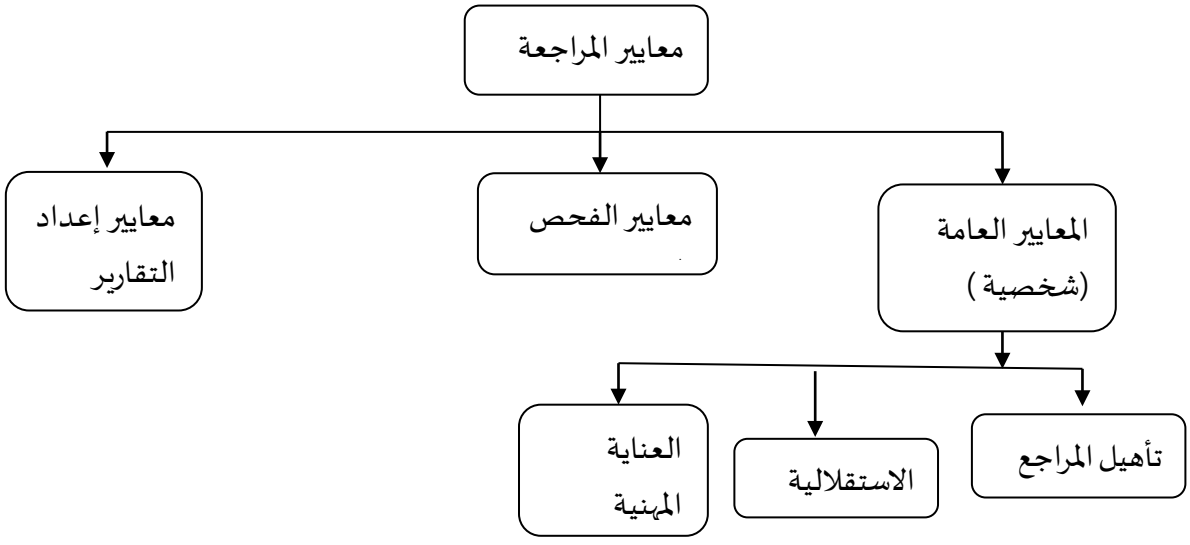

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة .

لقد أصدر مجمع المحاسبين و المراجعين الأمريكيين قائمة بمعايير المراجعة ، حيث تم تبويبها في ثلاثة مجموعات تضمنت الأولى المعايير المرتبطة بالتكوين الشخصي القائم بعملية المراجعة ، حيث أن المجموعة الثانية ارتبطت بتنفيذ عملية المراجعة ، أما المجموعة الثالثة فقد خضعت لبيان كيفية

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 45 .

إعـداد تقريـر مراقـب الحسـابات و مـا يجـب أن يشـتمل عليـه التقريـر مـن معلومـات ، و يبـين الجـدول المعايير كالتالي :

جدول 1-1 : معايير المراجعة المتعارف عليها .

المجـــال الرئيسي	المجال الفرعي للمعايير	مضمون المعيار
المعـــايير العامة	التأهيل العلمي والكفاءة المهنية	يجـب أن يـتم الفحـص بواسـطة شـخص (أو أشـخاص) لديـه التـدريب الفني الكافي و الخبرة كمراجع .
	اســـــــتقلال المراجع	في جميـع الأمـور المرتبطـة بالواجبـات المهنيـة يجـب أن يحـافظ المراجـع على الاستقلال الذهني و الاستقلال في المظهر .
	العناية المهنية	يجـب أن يبـدل العنايـة المهنيـة اللازمـة لانجـاز الفحـص و إعـداد التقرير .
معيـــار الفحص الميداني	تخطيط العمل والإشراف على المساعدين	يجـب تخطـيط العمـل بدرجـة كافيـة ، و يجـب مباشـرة الإشـراف الملائـم على المساعدين في حالة وجودهم .
	تقيـــيم مـــدى إمكانيـــــة	يجـب أن تجـرى دراسـة و تقيـيم ملائمـين الأسـاليب الرقابـة الداخليـة المطبقـة كأسـاس للإعتمـاد عليهـا ، و لتحديـد مـدى الاختبـارات

	الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية	المطلوبة و التي سوف تحدد إطار إجراءات المراجعة .
	توفير الأدلة الكافية والملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص .
معايير التقرير	توافق عرض القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية	يجب أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .
	الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبة	يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ المطبقة في الفترة السابقة .
	ملائمة الإفصاح في القوائم المالية	ينظر إلى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة معقولة ، ما لم يوضح التقرير غير ذلك ، و تقرير المراجع يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية .

المصدر:عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد محمود ناجي درويش، **أصول المراجعة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 25 .

المبحث الثاني : المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة ، لمساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى .

المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الأول : تعريف المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بجديد فقد عرفت منذ فترة زمنية و مرت بمراحل تطور فبعد أن كانت رقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الخطأ و الغش أصبحت تقوم على شمولية المراجعة النوعية و الاستشارية لتحسين الأداء .

المراجعة الداخلية هي:

- مراجعة للعمليات و الدفاتر و السجلات داخل المنشأة بواسطة بعض مستخدميها و تتم بطريقة مستمرة ، و هي مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري للمنشأة لمقابلة احتياجات الإدارة [1].
- هي عبارة عن الإجراءات التي يتبعها المراجع الخارجي عادة للتأكد من السجلات و المستندات التي يمكن الاعتماد عليها ، و بالتالي فإن الحسابات الختامية لهذه الشركة تبين الربح و الخسارة في نهاية الفترة و كذلك فإن الميزانية تبين المركز المالي في تاريخ

معين [2]

و يرجع بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 . و هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية ، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته . و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير المراجعة الدالية بذل الجهود المختلفة

- نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة الإدارة ، و هي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى[3].
- على أنها وظيفة خبرة مستقلة في المؤسسة تساعد المديرية على الرقابة العامة على الأنشطة[4] .
- وظيفة إدارية تابعة لإدارة الشركة ,تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة,أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى[5].

---

[1] رأفت سلامة محمود، نفس المرجع السابق، ص20.

[2] سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى ، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، ،2012، ص12.

[3] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلية الدولية**، ، عمان، مؤسسة الوراق ،2006 ص 63 .

[4] كريمة علي جوهر والآخرون،**التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات**،القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012، ص 150 .

[5] يحي سعيدي، لخضر أوسيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، www.univ-eloued.dz، 2017/02/04، ص 193 .

الفرع الثاني : أهداف المراجعة الداخلية

تطورت أهداف المراجعة الداخلية مع تطور الزمن و اختلف مفهومه بحيث تمكنا من التمييز بين الأهداف التقليدية و الأهداف الحديثة[1] :

1. الأهداف التقليدية : قد انحصرت في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب أي التحقق من سلامة السجلات و البيانات المالية ، بعدها حدث تطور منطقي لأهداف المراجعة الداخلية لتشهد نشاط تقييمي و وقائي و إنشائي إلا أن هذه النظرة قد تطورت .
2. الأهداف الحديثة : كما حددتها نشرة المعايير الدولية 1999 المتعلقة بالممارسة العملية للمراجعة الداخلية ، و اعتبر هدفه الأساسي هو لمساعدة جميع أعضاء المنشاة على تأدي عملهم بفاعلية ، و يتم دلك من خلال قيام المراجعة الداخلية بتزويدهم للتحليلات و التقويمات و التوصيات و المشورة و المعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

الفرع الثالث : أهمية المراجعة الداخلية

لقد تبلورت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة بارزة في معظم المؤسسات و الشركات ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لمراجعة و فحص كافة الأنشطة و العمليات المختلفة بهدف تطويرها و تحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، و ما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نفوذها و تطورها و ازدياد أهميتها و وقائي من خلال مراجعة الأحداث و الوقائع الماضية و استثنائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشاة و ذلك من خلال وضع برامج المراجعة و هذه العوامل تتمثل فيما يلي :

1. كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها .
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة
3. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية و دقيقة لرسم السياسات و التخطيط و عمل القرارات.
4. حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية و صيانة أموال المؤسسة من الغش و السرقة و الأخطاء .
5. حاجة الجهات الحكومية و غيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي .

---

4 خلف عبد الله الوردات، نفس المرجع السابق، ص164

#

المطلب الثاني : معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

أصدر معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية معايير المراجعة الداخلية في سنة 1978م ، حيث تنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام أساسية وهي كالتالي[1] :

الاستقلالية ,العناية المهنية ،نطاق العمل ،أداء أعمال المراجعة ،إدارة قسم المراجعة الداخلية.

1) **الاستقلالية** : يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها و هذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المعمول بها ، و يجب أن يكون موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة .

2) **العناية المهنية** : يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق و العناية المهنية اللازمة ، أي عناية الشخص الحريص و هذا يتطلب ما يلي :

- **بالنسبة لقسم المراجعة الداخلية :**

- يجب أن يتأكد المسؤول عن قسم المراجعة الداخلية من توافر التأهيل الفني و الخلفية العلمية المناسبة لدى المراجعين الداخليين القائمة بعملية المراجعة المعينة.
- يجب أن تكون لدى قسم المراجعة الداخلية أو يحصل على المعرفة و المهارات و الأصول اللازمة لأدائه لمسؤوليات المراجعة .
- يجب أن يتأكد المسؤول عن قسم المراجعة الداخلية من توافر الإشراف الكافي على جميع أعمال المراجعة الداخلية .

- **بالنسبة للمراجع الداخلي :**

- يجب أن تتوافر المعرفة والمهارات و الأصول لضرورية الأداء أعمال المراجعة .
- يجب أن تتوافر المهارات الخاصة بالتعامل مع الأفراد و القدرة على الاتصال بفاعلية
- يجب عليه الحفاظ على تأهيله الفني عن طريق التعليم المستمر .

3) **نطاق العمل** : يجب أن يتصف نطاق عمل المراجعة الداخلية فحص و تقييم مدى كفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية قي التنظيم المعين وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة ، و لتحقيق ذلك يتعين على المراجع القيام بما يلي :

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى ،الإسكندرية، الدار الجامعية،2006، ص 208 .

- مراجعة النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بتلك السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و اللوائح التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على العمليات و التقارير و يجب أن يحدد ما إذا كان هناك التزام في التنظيم أصلا .
- مراجعة وسائل المحافظة على الأصول و التحقق من وجودها كلما كان ذلك ممكنا .
- تقييم مدى كفاءة استخدام الأصول من الناحية الاقتصادية .
- مراجعة العمليات أو البرامج للتحقق من ما إذا كانت النتائج متماشية مع الأهداف الموضوعة ، و ما إذا كانت العمليات و البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط .

4) **أداء أعمال المراجعة :** يجب أن تتضمن أعمال المراجعة كل من تخطيط عملية المراجعة و فحص و تقييم المعلومات و التقرير عن النتائج ، و متابعة التوصيات ، و يتضمن تخطيط المراجعة ضرورة وضع أهداف للمراجعة و نطاق للعمل ، و يتضمن فحص و تقييم المعلومات ضرورة قيام المراجع بتجميع المعلومات و تحليلها و تفسيرها و توثيقها لتدعيم نتائج المراجعة ، و تتم عملية فحص و تقييم المعلومات على النحو التالي :

- تجميع المعلومات التي تتعلق بموضوع المراجعة و بما يتحقق مع أهداف نطاق عملية المراجعة ، و يتم ذلك باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية و التي تشمل على المقاربات بين الفترة الحالية و الفترة السابقة .
- يجب أن تكون المعلومات كافية و يمكن الاعتماد عليها .
- يجب اختيار إجراءات المراجعة بما فيها اختيارات المراجعة و أساليب المعاينة الإحصائية المستخدمة مقدما .
- يجب توفير الإشراف الكافي على عملية تجميع المعلومات و تحليلها و تفسيرها ، و توثيقها بما يوفر تأكد كافي من الحفاظ على موضوع المراجع و التأكد من تحقيق أهداف المراجعة .
- يجب إعداد أوراق العمل لتوثيق عملية المراجعة و ذلك عن طريق المراجع مع مراجعة هذه الأوراق عن طريق المشرف على قسم المراجعة الداخلية .
- يجب على المراجع بعد انتهائه من عملية المراجعة إعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص و التقييم ، و في جميع الأحوال يجب أن يكون التقرير موقعا عليه عن طريق المراجع ، و المراجع يجب عليه مناقشة النتائج و التوصيات التي توصل إليها مع المستوى الإداري المناسب قبل إصدار تقريره النهائي .

- إدارة قسم المراجعة الداخلية : تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المدير عللا إدارة المراجعة الداخلية إدارتها بطريقة مناسبة و يكون مسؤولا عن تلك الإدارة بحيث [1]:
- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة و المسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا و قبلها مجلس الإدارة .
- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة و فعالية .
- تتماشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية و

حتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب عليه أن :

- تكون لديه لائحة بأهداف و بسلطات و مسؤوليات الإدارة .
- يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة .
- يوفر سياسات و إجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في الإدارة .
- يضع برنامجا لاختيار و تطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.
- يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية و المراجع الخارجي.
- يقوم بوضع و تنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة و تقييم أعمالها بصفة مستمرة

و فيما يلي توضيح معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية :

شكل رقم 1-3 : معايير المراجعة الداخلية .

معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية#1

الاستقلالية العناية#

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الدراسات السابقة .

المطلب الثالث : مسؤوليات و صلاحيات المراجع الداخلي .

حتى يستطيع المراجع الداخلي إدارة عمله بكفاءة و فاعلية ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤولياته و صلاحياته وفقا لما تقتضي به قواعد ومبادئ و معايير المراجعة الداخلية .

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، فرق المحاسبة و التدقيق، جامعة الجزائر، 2010، www.ile pedia.com ، بتاريخ 2016/12/11، ص48.

الفرع الأول : المسؤوليات

أ-#**مسؤوليات مدير المراجعة الداخلية** : على مدير المراجعة الداخلية الإطلاع بالمسؤوليات التالية[1] :

- وضع خطة المراجعة السنوية بناءا على حجم المخاطر المحتملة لأنشطة المؤسسة .

استخدام مهنيين على درجة كافية من المعرفة و المهارة و الخبرة و كذلك أية موارد غير بشرية لتنفيذ خطة المراجعة .

- إعلام لجنة المراجعة بالتوصيات الصادرة عن المراجعة الداخلية و المراحل التي وصلت إليها
- المساعدة في التحقيق في أعمال الغش و التلاعب المشتبه في وقوعها و إعلام الإدارة و لجنة المراجعة بالنتائج .
- التعاون مع المراجعين الخارجيين في تحديد نطاق العمل لكل منهما معا .
- تطبيق كل ما ورد بقانون الأوراق المالية و معايير المراجعة الداخلية و تعليمات الإدارة فيما يتعلق بالقيام بأعمال المراجعة الداخلية .

ب- **مسؤوليات مشرف المراجعة (رئيس القسم)** : إن الإشراف على مهمات المراجعة الرئيسة و تنسيق أعمالها مع المراجعين الداخليين و تتمثل مسؤولياته فيما يلي :

- المسؤولية عن أداء المراجعين و توجيههم و تدريبهم .
- وضع و تطبيق و تحديث برامج المراجعة لكل مهمة المراجعة .
- التأكد من أن أعمال المراجعة قد تمت بموضوعية و استقلالية تامة من قبل المراجعين .
- متابعة توصيات المراجعة الداخلية إلى أن يتم الانتهاء من تنفيذها كاملة و كتابة تقرير دوري حول ذلك.
- التأكد من أن أعمال المراجعة تمت استنادا لمعايير المراجعة الداخلية .
- مراجعة ملفات أوراق العمل في جميع مراحل المراجعة على المهمة و التأكد من أن ملفات المراجعة قد أنجزت بالاستناد إلى سياسات و إجراءات المراجعة الداخلية الواردة في الدليل .
- مراجعة مسودة تقرير المراجعة و مناقشته مع مدير المراجعة الداخلية .
- القيام بالزيارات التفقدية الميدانية لمختلف مواقع المنشأة و إعداد التقارير عن هذه الزيارات.

ج - **مسؤوليات المراجع** : يعتبر المراجع مسؤولا عن تنفيذ مهمات المراجعة الداخلية طبقا لبرامج المراجعة المعدة لهذه الغاية من قبل مشرف المراجعة ، و تتمثل مسؤولياته فيما يلي :

[1] خلف عبد الله الوردات، نفس المرجع السابق،ص266.

- القيام بأعمال المسح الميداني الأولي للنشاط الخاضع للمراجعة لفهم وتحديد أسلوب العمل و وضع التوصيات المتعلقة باحتياجات المراجعة .
- وضع خطة عمل شاملة النطاق و الأسلوب و برامج الوقت اللازم للانتهاء من المهمة
- مراجعة المستندات و القيود و الوثائق و السجلات اللازمة للقيام بأعمال المراجعة كما هو مخطط لها .
- التنسيق مع منسق إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة و تحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة .
- توثيق جميع الاستنتاجات و الملاحظات التي تدعم رأيه النهائي حول النشاط الخاضع للمراجعة .
- تقييم مدى فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية على النشاط الخاضع للمراجعة .
- الاحتفاظ بملف أوراق عمل للمهمة و ترتيبه و توثيقه حسب سياسات الدائرة.
- الحفاظ على العلاقات الإنسانية و مهارات الاتصال مع جميع منتسبي المؤسسة .

الفرع الثاني : الصلاحيات

يمنح مدير و موظفو المراجعة الداخلية الصلاحيات التالية :

- الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة و سجلات و ممتلكات و موظفي المؤسسة .
- الاتصال غير المقيد بلجنة المراجعة .
- تحديد نطاق عمل المراجعة بما فيها اختيار الأنشطة و تطبيق الأساليب و التعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة[1] .
- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعاتها، كما لهم طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة (إذا لزم الأمر) بالتنسيق مع المدير العام .

المبحث الثالث : المراجعة الخارجية .

[1] خلف عبد الله الوردات، نفس المرجع السابق، ص76.

تعتبر المراجعة الخارجية مهنة كغيرها من المهن لها طبيعتها و خصوصياتها المميزة لها و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : ماهية المراجعة الخارجية .

الفرع الأول : تعريف المراجعة الخارجية

- المراجعة الخارجية هي فحص القوائم المالية و هي في الغالب قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و عمل انتقادات للدفاتر و السجلات و أنظمة الرقابة الداخلية ، و التحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، و الحصول على الأدلة الكافية و الملائمة ، لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق و سلامة القوائم المالية [1].
- المراجعة الخارجية هي عملية منظمة ، يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة إقتصادية معينة ، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام[2] .
- المراجعة الخارجية أنها عملية الفحص الحيادي المستقل و التي تتم وفقا لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد من خدمات المراجع ، و التي تنتمي إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة عن طريق مراجع حيادي [3].
- عرف نصر علي عبد الوهاب المراجعة الخارجية على أنها عملية منظمة للتجميع و التقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الأحداث و التحريات الاقتصادية ،لتحيد مدى تماشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة ، و توصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية ، و أصحاب المصلحة في المؤسسة [4].
- تعرف المراجعة الخارجية بأنها عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة [5].

---

[1] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص7.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن و الآخرون، نفس المرجع السابق ، ص7.

[3] عبد السلام عبد الله ، سعيد أبو سرعة، مرجع سابق ، ص52.

[4] كريمة علي جوهر و آخرون، مرجع سابق، ص154.

[5] خالد أمين عبد الله(2)، **علم تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، 2000،ص13.

- المراجعة الخارجية هي نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة [1].

من خلال التعاريف السابقة فإننا نلخص المراجعة الخارجية و التي تعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية و الإدارية لعمليات المؤسسة و مطابقتها مع الأهداف المرجوة .

الفرع الثاني : أهداف المراجعة الخارجية

تهدف المراجعة الخارجية إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب و بصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة و بصفة عامة نستطيع القول أن المراجعة الحيادية الخارجية تتضمن الأهداف التالية[2] :

1. إن الهدف الأساسي من عملية مراجعة الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال و المركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما .
2. ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة و مبادئها و أهدافها الرئيسية .
3. التعرف على أساليب و أدوات التحقق الرئيسة التي يمكن استخدامها لتفيذ عملية المراجعة ، و تدقيق عناصر النشاط المختلفة في المنشأة .
4. الإمكانيات المادية و البشرية التي يمتلكها المراجع الخارجي ، و مدى ما يتمتع به من قدرات شخصية و فكر سليم في مجال أداء عمله .
5. مستوى المسؤوليات التي يقبلها المراجع الخارجي (مهنيا ، فنيا ، و قانونيا)، و التي يقبلها للتعبير عن آرائه المهنية .
6. تحديد مستوى العلاقة بين المراجع الخارجي و إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة لتحديد مستوى التعاون بينهما في مجال انجاز عملية المراجعة.

الفرع الثالث : أهمية المراجعة الخارجية

إن أهمية مراجعة الحسابات تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة ، تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل، و هذه الجهات هي كما يلي[1] :

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث، ،2007، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص 40 .

1. إدارة المشروع : تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد و المستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات , كما يزيد درجة الاعتماد عليها , كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب و تجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى و كذلك زيادة مكافأتهم .
2. المستثمرين : أدى ظهور الشركات و المصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية و توزيع رأسمالها على عدد كبير من المساهمين و انفصال الملكية عن إدارة الشركة , مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل و محايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض للاختلاس و السرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة و التأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي و قانون الشركات .
3. البنوك : تقوم معظم المشروعات بطلب الحصول على قروض من البنوك و مؤسسات الإقراض و قبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص و تحليل المركز المالي و نتيجة الأعمال لتلك المشروعات , و ذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة .
4. الجهات الحكومية : تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب , و لا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها و معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا و إبداء الرأي الفني المحايد و الدال عليها .

المطلب الثاني : إجراءات المراجعة الخارجية .

تتمثل إجراءات المراجعة الخارجية فيما يلي[2] :

1. وضع خطة عامة للمراجعة : يجب على المراجع أن يخطط عمله بصورة تمكنه من إنجازه بكفاءة و فعالية و في الوقت المناسب , كما يجب أن يتم التخطيط على أساس معرفته بأعمال البنك و تتضمن الخطة على سبيل المثال نأخذ ما يلي:
   - الإحاطة بالنظام المحاسبي و سياسات و إجراءات الضبط الداخلي .
   - تحديد درجة الاعتماد على نظام الضبط الداخلي .
   - جدولة طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها و تنسيق العمل .

[1] يوسف محمود جربوع، نفس المرجع السابق، ص8.

[2] خالد أمين عبد الله(1)، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، مرجع سابق، ص460.

إن عملية التخطيط مستمرة في كافة مراحل المراجعة إذ قد يتم تطوير الخطة العامة بما في ذلك برنامج المراجعة وفقا للتطورات المستجدة .

2. أهمية التخطيط للمراجعة : إن وضع خطة للمراجعة يساعد على ما يلي :
   - توجيه الاهتمام أي المواضيع العامة في المراجعة .
   - تحديد المشاكل المتوقعة .
   - انجاز العمل بالسرعة المطلوبة .
   - الاستفادة من أعمال المساعدين و تنسيق العمل مع المراجعين .

إلا أن وضع خطة للمراجعة يعتمد على حجم و صعوبة المراجعة , خبرة المراجع و معرفته السابقة بأعمال البنك .

و قد يرغب المراجع في مناقشة بعض عناصر خطة المراجعة و إجراءات المراجعة مع إدارة و موظفي البنك لرفع كفاءة المراجعة و تنسيق تنفيذ إجراءاته مع موظفي البنك إلا أن المراجع يبقى في كافة الأحوال مسؤولا عن إعداد الخطة العامة للمراجعة و إجراءاتها .

3. معرفة أعمال البنك : حتى يتمكن المراجع من التخطيط لعملية المراجعة بصورة تمكنه من إنجازه بكفاءة و فعالية لابد له من معرفة أعمال البنك التي قد تتوافر له من خلال المصادر التالية :
   - التقرير السنوي الذي يعده البنك للمساهمين .
   - مخاطر الجمعيات العامة للمساهمين و مجلس الإدارة و اللجان العامة .
   - التقارير المالية الداخلية للإدارة عن الفترات السابقة .
   - أوراق عمل التدقيق للسنوات السابقة .
   - المناقشات مع إدارة و موظفي البنك .
   - الوضع الاقتصادي و تأثيره على أعمال البنك .
   - زيارة البنك .
4. تطوير الخطة العامة للمراجعة : على المراجع مراعاة الأمور التالية في تطوير الخطة العامة لنطاق و كيفية تنفيذ المراجعة:
   - بنود اتفاقية المراجعة و أية مسؤوليات قانونية .
   - السياسات المحاسبية التي يطبقها البنك و أية تغيرات قد تطرأ عليها .
   - تحديد الجوانب العامة التي يجب مراعاتها في المراجعة .

- تحديد الأهمية بالنسبة لأغراض المراجعة .
- درجة الاعتماد على نظام المحاسبة و الضبط الداخلي .
- أعمال المراجعين الداخلين و مدى مشاركتهم في المراجعة .

5. برنامج المراجعة و تطوره : يجب أن يضع المراجع الخارجي برنامجا يحدد فيه الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة المراجعة ، و يمكن أن يتضمن البرنامج الأهداف المرجوة من كل موضوع ،و إجراءات المراجعة و التعليمات اللازمة للمساعدين ، و طريقة ضبط التنفيذ السليم للعمل ، إلا أنه يجب أن يعاد النظر في خطة و برنامج المراجعة أثناء العمل في ضوء مراجعة لأنظمة يتم تصميمها للحصول على نتائج مقبولة بالالتزام الفعلي بإجراءات الضبط الداخلي التي سيتم الاعتماد عليها بالمراجعة ، و الاختبارات التي يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة باكتمال و دقة و صحة البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي .
6. التوثيق : يجدر بالمراجع أن يوثق كافة المواضيع و القرائن التي تدعم إنجاز المراجعة , و ذلك من خلال أوراق العمل التي يقوم المراجع بإعدادها و الحصول عليها و الاحتفاظ بها و تساعد أوراق العمل في[1] :

- تخطيط و تنفيذ المراجعة .
- إعطاء الأدلة أو القرائن التي تدعم رأي المراجع .

و تتضمن أوراق العمل في العادة ما يلي :

- معلومات قانونية و الهيكل التنظيمي للبنك .
- نسخ من الوثائق القانونية و المحاضر الهامة أو ملخص عنها .
- سجل دراسة و تقييم النظام المحاسبي و أنظمة الضبط الداخلي .
- تحليل العمليات و الأرصدة .
- سجل عن طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات التدقيق المنجزة و النتائج المترتبة عنها.

و فيما يلي توضيح لإجراءات المراجعة الخارجية في الشكل التالي :

[1] المرجع نفسه، ص 461 .

الشكل رقم1-4 : إجراءات المراجعة الخارجية .

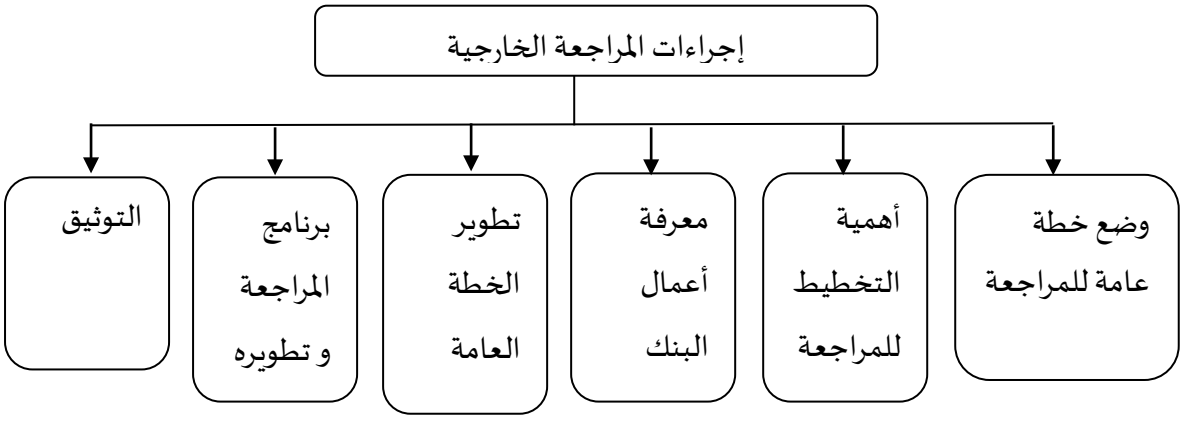

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة .

المطلب الثالث : مسؤوليات و صلاحيات المراجع الخارجي .

الفرع الأول : المسؤوليات

تنشأ المسؤولية نتيجة كتابة العقد القائم بين الطرفين و عند إخلاله بالالتزام الموكل له , يقع المراجع تحت مسؤولية و يعاقب عليها حسب القانون (73) لسنة 2003 و قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 ، و تقع على المراجع مسؤوليات عدة هي المهنية (التأديبية) و الجزائية و المدنية [1].

1. **المسؤولية التأديبية :** هذه النقطة من أجل سوء استعماله للمهنة و يقوم بمحاكمته الأعضاء التالية :
   - وكيل وزارة المالية رئيسا .
   - وكيل وزارة التجارة و الصناعة عضوا .
   - وكيل ديوان المحاسبة عضوا .
   - رئيس قسم التجارة في وزارة الصناعة عضوا .
   - محاسب قانوني معروف يعينه رئيس ديوان المحاسبة .

[1] خالد أمين عبد الله(1)، مرجع سابق، ص451.

على المراجع أن يحضر أمام اللجنة ، و إذا لم يحضر يحاكم غيابيا و يحق له أن يعترض خلال 14 يوما و له أيضا الحق في تعيين محامي يدافع عنه [1].

يحظر على المراجع الممارس لذلك تمت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون من المادة (22):

- العمل موظف لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير ممارسي المهنة .

احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى.

- مزاولة مراجعة حسابات أي شركة يكون شريكا فيها.
- القيام بالدعاية لنفسه بأي وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة .
- مضاربة أو منافسة أي مراجع آخر للحصول على العمل بصورة تسيء إلى المهنة [2].

المادة 37 تكون قرارات اللجنة التأديبية خاضعة لمصادقة المجلس , و يكون قرار المجلس خاضعا لمصادقة الهيئة العليا إذا تعلق بإلغاء إجازة المزاولة و شطب اسم المحاسب القانوني (المراجع الخارجي) نهائيا من سجل المزاولين على أن تكون هذه القرارات قابلة للطعن أمام محكمة العدل العليا .

و قد حدد القانون رقم 73 لسنة 2003 بعض الذنوب التأديبية فالمادة 24 ألزمت على مراجع الحسابات قبل مباشرته العمل أن يحلف القسم التالي أمام رئيس مجلس الإدارة (أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبات مهنتي بشرف و أمانة دون أي تحيز و أن أتقيد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات المعمول بها و أن أحافظ على أسرار المهنة و آدابها و قواعدها) , فإذا خالف المراجع الواجبات المحددة له في هذه المادة أو في قانون أو نظام أو لم يحافظ على سر المهنة يعرض نفسه للمسؤولية التأديبية[3].

2. **المسؤولية الجزائية** : تعتبر المسؤولية الجزائية عندما تكون الأخطاء و المخالفات التي يرتكبها مراجع الحسابات تضر المجتمع و تتعقد المسؤولية الجزائية لمراجع الحسابات إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 33 لسنة 1997 .

المادة 178 : "يعاقب كل شخص يرتكب أية من الأفعال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات ، و بغرامة لا تقل عن ألف دينار و لا تزيد عن عشرة آلاف دينار عند :

---

[1] توفيق مصطفي أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، **تدقيق و مراجعة الحسابات**، الطبعة الأولى، عمان، دار و مكتبة الكندي، ،2014،ص83.

[2] خالد أمين عبد الله(2)، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و التطبيقية**،مرجع سابق،ص120.

[3] خالد أمين عبد الله(1)، **التدقيق و الرقابة على البنوك**، مرجع سابق، ص453.

- إصدار الأسهم أو شهاداتها أو القيام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل تصديق النظام الأساسي للشركة و الموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأسمالها ، المصرح به قبل الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية .
- إصدار سندات القرض أو عرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون .
- تنظيم ميزانية أي شركة و حسابات أرباحها و خسائرها بصورة غير مطابقة للواقع ، أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مراجعي حساباتها بيانات غير صحيحة , و الإدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة ، أو كتم معلومات أو إيضاحات يوجب القانون ذكرها و ذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة .
- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية ".

المادة 279: "إذا ارتكبت شركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة المحدودة المسؤولية أو الشركة المساهمة الخاصة مخالفة لإحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار و لا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع إبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة وجها لذلك"[1] .

3. **المسؤولية المدنية** : تنص المادة 173 فقرة 1 من قانون الشركات بأن :

مراجعو الحسابات مسؤولين عن الأخطاء التي يرتكبونها في عملهم , هي[2] :

- وقوع المراجع في خطا أو إخلاله بالواجبات المحددة بالعقد .
- ضرر يصيب المدعي .
- رابطة السببية بين الخطأ و الضرر .

أما عبء إثبات دلك فيقع على المدعي عملا بأحكام مجلة الأحكام العدلية (البينة على من ادعى و اليمين على ممن أنكر) و يستطيع مراجع الحسابات رفع المسؤولية المدنية في كل الحالات إذا استطاع أن يثبت انه مارس حذره المهني و قام بجميع الالتزامات المترتبة بموجب القانون رقم 32 لسنة 1985 و القانون رقم 22 لسنة 1997 .

الفرع الثاني : صلاحيات المراجع الخارجي

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2006، ص96.

[2] توفيق مصطفي أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري،مرجع سابق،ص83.

لكي يتمكن المراجع الخارجي من القيام بمهامه ، و إنجاز عملية المراجعة الموكلة إليه بكفاءة و فاعلية ، فإنه يجب أن يكون متمتعا بالعديد من الصلاحيات التي نسردها فيما يلي[1] :

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات و الإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة معينة أو تفسير نتيجة معينة ، وحق الإطلاع على القوانين و اللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة .
- حق طلب أي تقارير أو استفسار أو إيضاح معين من أي مسؤول في المؤسسة , ليتمكن من القيام بعمله .
- حق المراجع في فحص و مراجعة الحسابات المختلفة و الدفاتر و السجلات وفقا للقوانين و اللوائح ذات الصلة ، و كذلك وفقا للقواعد و المبادئ و الأعراف المحاسبية المتعارف عليها .
- صلاحياته في جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك .
- حق المراجع في مراجعة و فحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها ، و كذلك التحقق من التزاماتها ، و حق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة تلك الالتزامات .
- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوب من مساعديه ، و ذلك لتقديم تقرير المراجعة و عرضه و حضور مناقشته و الرد على أي استفسار حول ما يضمنه التقرير .
- حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد في حالة الضرورة القصوى .
- حق الاجتماع مع إدارة المراجعة الداخلية بالجهة التي يراجعها للمناقشة .

[1] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، مرجع سابق، ص64.

خلاصة :

إن ظهـور المراجعـة و تطورهـا حتى وصـلت إلى مـا هـي عليـه اليـوم كـان نتيجـة للتطـور الاقتصـادي و توسـع المؤسسـات ، و ذلـك للحكـم علـى مـدى سـلامة التنفيـذ وفقـا للقواعـد و التعليمـات و الإجـراءات المحـددة مسـبقا و رفـع تقريـر عـن نتيجـة الفحـص إلى مـا يهمـه الأمـر . و لتحقيـق هـذه الغايـة التي أنشـأت مـن أجلهـا مهمـة المراجعـة فقـد قامـت هـذه المهنـة عـن مجموعـة مـن المفـاهيم و الأهـداف ، كمـا اشـتقت منهـا المعـايير التي تعتبـر مرجـع و مرشـد لتنفيـذ عمليـة المراجعـة بكفـاءة و فعاليـة ، والأنـواع و مـن تلـك الأنـواع المراجعـة الداخليـة و المراجعـة الخارجيـة ، فالمراجعـة الداخليـة هـي وظيفـة داخليـة تابعـة لإدارة المؤسسـة ، تقـوم بنشـاط رقـابي داخلـي مسـتقل ، و يجـب أن يكـون المـراجعين الـداخليين مـؤهلين و متمتعـين بالكفـاءة العلميـة و العمليـة ، و أن يمارسـون مهـامهم باسـتقلالية ، أمـا بالنسـبة للمراجعـة الخارجيـة هـي مهنـة رقابيـة مسـتقلة تتمثـل مهمتهـا في الفحـص الإنتقـادي للقـوائم الماليـة للمؤسسـة ، و كـذلك العمليـات التي تمـت ،و الـنظم المتبعـة في المؤسسـة التي أنتجـت تلـك المعلومـات بهـدف تقـديم تقريـر بنتـائج عمليـة الفحـص و المراجعـة إلى مـلاك المؤسسـة ، متضـمن رأي فني محايـد مـدعم بالأدلـة و البـراهين حـول مـدى شـرعية و صـدق و عدالـة القـوائم الماليـة للمؤسسـة محـل المراجعـة ، فلابـد مـن تضـافر جهودهمـا و التكامـل بينهمـا ، لمـا لـذلك مـن دور كبيـر في تحسـين تسـيير المؤسسـة و مسـاعدتها على تحقيق أهدافها , و تحقيق أهداف المراجعة بجودة عالية .

الفصل الثاني:

العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

تمهيد:

بعد دراستنا للمراجعة الداخلية والمراجعة والتي يعتبران المحور الرئيسي لهذه المذكرة و مدى وجود العلاقة القوية بينهما ,لما لها من تأثير إيجابي و فائدة كبيرة على تحقيق أهداف كل منهما بشكل خاص، و على حسن تسيير المؤسسة بشكل عام ,فخصصنا هذا الفصل و ذلك من خلال ثلاثة مباحث و هي:

المبحث الأول يتعلق بأوجه الاختلاف و التشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المبحث الثاني يتعلق بطبيعة التكامل بين المراجعتين الداخلية و الخارجية .

المبحث الثالث يتعلق بعوامل و وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: أوجه الاختلاف و التشابه بين المراجعة الداخلية و الخارجية

غالبا ما تحدد الإدارة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المؤسسة، و لذلك فإن أهداف المراجعة الداخلية تختلف بطبيعة الحال عن تلك الأهداف المتعلقة بالمراجعة الخارجية، و بالرغم من هذا الاختلاف بين عمل المراجع الداخلي و عمل المراجع الخارجي إلا أن وسائل تنفيذهما تكاد تكون موحدة.

و نظرا لأوجه الاختلاف و التشابه بينهما قد تعتبر أوجه للتكامل، و في هذا المبحث سنبين أوجه الاختلاف و أوجه التشابه و ذلك بالتفصيل.

المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

بالرغم من أن كليهما يهدفان إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في المشروع فإن الاختلاف بينهما واضح فيما يلي[1]:

- **درجة الاستقلال:** المراجع الداخلي لا يعدو كونه موظفا بالمشروع خاضعا بالتبعية لإدارته، أما المراجع الخارجي فلاستقلال عن إدارة المشروع هو أهم صفاته المهنية بل أحد المعايير العامة الواجب توافرها فيه.
- **الفئات المخدومة:** يهتم المراجع الداخلي باحتياجات الإدارة و رغباتها، فإن المراجع الخارجي يخدم احتياجات طوائف عدة منها الإدارة و جمهور المساهمين و فئات الشعب المختلفة و أجهزة الدولة المتخصصة...الخ.
- **نطاق العمل:** لقد تطورت عملية المراجعة الخارجية من تفصيلية إلى إختبارية تقوم على أسلوب العينة الإحصائية، و ذلك لعدة عوامل منها ضيق الوقت و كثرة الجهد و ضخامة التكلفة، و لكن بما أن المراجع الداخلي يعمل باستمرار طوال العام لدى المشروع فان لديه من الوقت ما يكفي لإجراء فحص تفصيلي موسع للعمليات.
- **المسؤولية:** يعتبر المراجع الخارجي مسؤول أمام الملاك(المساهمين) و من ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص و رأيه الفني عن القوائم المالية إليهم، بينما المراجع الداخلي مسؤول أمام الإدارة و من ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص و الدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العملية**، مرجع سابق، ص183.

- **توقيت الأداء:** يهتم المراجع الخارجي غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية و قد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة أما المراجع الداخلي فيتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة[1]
- **النظرة إلى الرقابة الداخلية:** يقوم المراجع الداخلي بدراسة و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها و إحكامها بينما يهدف المراجع الخارجي من وراء ذلك تقرير نطاق عملية المراجعة و حجم العينات و كمية الاختبارات اللازمة طبقا لذلك.

إضافة إلى أوجه الاختلاف السابقة فإن هناك: الفرق أو أوجه الاختلاف بينهما:

الجدول2-1: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
1- يقوم بعملية المراجعة الداخلية موظفو المنشأة أو المؤسسة أنفسهم. 2- عملية المراجعة الداخلية تتم لتلبية احتياجات إدارة المنشأة أو المؤسسة. 3- تهتم عملية المراجعة الداخلية غالبا بمدى تطبيق الأنظمة و الإجراءات الموضوعة من قبل المنشأة. 4- تقوم بكشف الأخطاء و الغش و التزوير أثناء الفترة المالية. 5- تتم على العمليات الجارية نفسها في السنة المالية الحالية. 6- تتم بشكل مستمر لأنشطة المنشأة.	1- تتم من قبل مراجع محترف مستقل عن إدارة المنشأة. 2- عبارة عن حراسة على مصلحة مساهمي المنشأة أو المؤسسة. 3- تهدف إلى التأكد من سلامة و عدالة حسابات المنشأة. 4- يتم انجاز العملية على ضوء البيانات المالية المقدمة من قبل المنشأة. 5- هو معني بصورة أساسية بالتأكد من سلامة الحسابات المالية و تأتي مرحلة اكتشاف الغش و التزوير لاحقا. 6- هو ينجز عمله بصورة دورية و عادة ما تكون سنة.

المصدر: زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، عمان، دار البداية، 2010، ص27.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، نفس المرجع السابق، ص 32 .

المطلب الثاني: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

يمكن حصر أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في العناصر التالية[1]:

1. سعي كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و ذلك من خلال فحصه و تقييمه لاستخراج نقاط القوة و الضعف و مدى فعاليته.
2. يعتمد كلا المراجعين على نفس التقنيات تقريبا من الاستبيان، الفحص المستند...الخ.
3. يهم كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بمراجعة المعلومات المالية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، و محاولتهما منع التلاعب بأملاك المؤسسة و القضاء على الأخطاء و كل أشكال الغش.
4. التعاون و التنسيق بين المراجع الداخلي و الخارجي من أجل تجنب التكرار في أعمال المراجعة و لتغطية كافة أنشطة المؤسسة، وهذا التعاون يتم إذا كانت هناك خلية خاصة بالمراجعة الداخلية داخل المؤسسة تتميز بالاستقلالية عند قيامها بعمليات الفحص و التقييم.
5. يجب على كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي أن يكونا مؤهلين و أن يتحلى بالموضوعية في أداء المراجعة.
6. أن كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي يتبع نفس المنهجية في أداء المراجعة من تخطيط و أداء اختبارات الرقابة الداخلية و الأساسية.

بالرغم من أوجه الاختلاف و التشابه، إلى أن كليهما يهدفان إلى رفع الكفاية الإنتاجية في المشروع.

يمكننا تلخيص أهم أوجه الاختلاف و أوجه التشابه بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من خلال الجدول التالي:

[1] شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع و آثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، www.lilerarg-univ-boumerdes.dz، 2016/12/11، ص18.

الجدول 2-2: المقارنة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي

وجه المقارنة	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
الهدف	الهدف الرئيسي هو اكتشاف و منع الأخطاء و الغش و الانحراف عن السياسات الموضوعة	الهدف الرئيسي هو إبداء رأي في سلامة و صدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال و المركز المالي
التعيين	إدارة المؤسسة.	أصحاب رأس المال(الملاك).
المسؤولية و التقرير	مسؤول أمام الإدارة، و من ثم يقدم تقاريره إلى المستويات الإدارية العليا بالمؤسسة.	مسؤول أمام الملاك، و من ثم يقدم تقاريره و أريه الفني عن القوائم المالية إليهم.
الاستقلال	هو عبارة عن موظف تابع للمشروع و لهذا لا يتمتع بالاستقلال(جزئي).	يعتبر مستقلا عن المشروع و ليس له علاقة وظيفية معها فهو شخص محايد بين إدارة المشروع و المساهمين (كلي).
نطاق العمل	جميع نشاطات المؤسسة.	مالي محاسبي(عينات).
الفئات التي يخدمها	الإدارة.	الملاك، المستثمرين، الحكومة.
النظرة إلى نظام الرقابة الداخلية	تقييمه و الحرص و المراقبة لتطبيق أحكامه.	دراسته و تقييمه لتحديد حجم العينات ووضع الخطة.
الوقت	يتم قبل و بعد انتهاء العمليات و لهذا تستطيع كشف الأخطاء أو منعها قبل حدوتها أو تعديلها.	يقوم بعمله بعد حدوث العمليات المالية أو بعد انتهاء المحاسب من التسجيل بالدفاتر المحاسبية و السجلات و بذلك يعتبر المراجع الخارجي رقابة لاحقة.

تم إعداده بالتصرف في المصدرين التاليين:

1. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سابق، ص95.
2. توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، مرجع سابق، ص117.

المبحث الثاني: طبيعة التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

على الرغم من الاختلافات التي أوردناها بين المراجعة الداخلية و الخارجية سواء من حيث الهدف أو درجة الاستقلال أو متطلبات ممارسة المهنة، و على الرغم أيضا من أوجه التشابه بينهما في ممارستهما لعملية المراجعة من حيث الاعتماد على نظام فعال للضبط الداخلي، فإن التكامل بينهما موجودا بدرجة كبيرة، فلا يعتبر المراجع الداخلي منافسا للمراجع الخارجي و أن المؤسسات بحاجة لمجهوداتهما معا و عليه فقد خصصنا في هذا المبحث من خلال مفهوم التكامل بين المراجعتين و كذلك إلى أهميتهما بالنسبة للأداء الرقابي و علاقة المراجعة الداخلية بالمراجع الخارجي .

المطلب الأول: مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتعريف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و بيان أهدافه و أسبابه هو كالتالي:

الفرع الأول: تعريف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية يقصد به :

" التعاون و التنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يتضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة، و تقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، و توزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام و يعود بالفائدة على المؤسسة"[1].

تناول أحمد خليل التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و اعتبره على أنه "نطاق عمل كل من المراجع الداخلي و الخارجي ,وهو الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من

[1]. شدري معمر سعاد، نفس المرجع السابق، ص 19 .

الأخطاء و الغش و ما يرتبط بها من الفحص لأنظمة الرقابة الداخلية ,فإن مهمة كل منهما مكملة لأخرى"[1]

الفرع الثاني: أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

يمكننا تحديد أهم أهداف التكامل بين المراجعتين في النقاط التالية[2]:

- تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة.
- تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية.
- الحد من التكرار و ازدواجية العمل.
- تخفيض تكلفة أعمال المراجعة.
- مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها بنجاح.

الفرع الثالث: أسباب التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

و هناك العديد من الأسباب التي تجعل التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية أمرا مهما و ضروريا منها ما يلي[3]:

1. درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الطرفين حيث أن عدم توافر استقلال كامل للمراجع الداخلي يجعل من ضرورة وجود مرتجع خارجي لما يتمتع به من استقلالية كاملة.
2. حاجة المراجع الخارجي إلى عمليات تقييم نظام الرقابة الداخلية التي يقوم بها المراجع لتحديد نطاق فحصه و مراجعته.

---

[1]. كريمة علي جوهر والآخرون، نفس المرجع السابق، ص 161.

[2] طاهرين ميمونة، نفس مرجع سابق، ص69.

[3] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها و تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**،أطروحة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014،تم تحميلها من الموقع www.librarg-ingaza.edu.ps، تم الاطلاع عليها يوم 2016/12/11، ص55.

3. وجود المراجع الداخلي كموظف داخل المؤسسة طوال الفترة الزمنية و على مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات المراجعة التحليلية التفصيلية و الشاملة بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية و ليس الشاملة و التي يمكنه خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام .

ولا شك أن هناك الكثير من أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث يقوم المراجع الداخلي سواء تحت إشرافه أو بدون إشراف المراجع الخارجي وذلك بحكم

المطلب الثاني: أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية إحدى الآليات الممكنة لتحسين مستويات أداء المراجع الداخلي و الخارجي على سواء، على افتراض أن هذين المراجعين يتقيدان بالنصوص و المعايير و الإجراءات المؤطرة للنوعين.

و يمكن في هذا الإطار أن نحدد أهمية التكامل انطلاقا من وجهة نظر كل منهم[1] :

- المراجع الخارجي.
- المراجع الداخلي.
- المؤسسة.
- الأطراف الخارجة عن المؤسسة.

1. **المراجع الخارجي:**

تبرز أهمية التكامل للمراجع الخارجي في الآتي:

- ثقة و اطمئنان المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة، باعتبار أن المراجعة الداخلية تسعى إلى تقييم هذا النظام للوقوف على فعاليته.
- اطمئنان المراجع الخارجي على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، لأن المراجعة الداخلية قد فحصت المستندات و راجعت النظام المحاسبي، ووقفت على مدى الالتزام بالطرق و المبادئ المحاسبية، ووقفت على مدى صلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في قسم المحاسبة.

[1] كريمة علي جوهر والآخرون، نفس المرجع السابق، ص 163 .

- إن المراجعة الداخلية التي عادة ما تكون شاملة لجميع البنود تسهم بشكل كبير في إنقاص كلفة المراجعة الخارجية، وكذا توفير الوقت للسماح للمراجع الخارجي من فحص بنود أخرى، كما أنها تتيح للمراجع الخارجي توجيه عملية المراجعة.

2. **المراجع الداخلي:**

تعتبر المراجعة الداخلية آلية مساعدة لتوجيه عملية المراجعة الخارجية، فضلا على أنها مصدر ثقة و اطمئنان لدى المراجع الخارجي فهي بذلك محل اهتمام الإدارة و المراجع

الخارجي على السواء و تبرز أهمية التكامل في العناصر الآتية[1]:

إن الممارسة الميدانية عن طريق فحص عناصر القوائم المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنها أن تسمح بكشف بعض الأخطاء و التدليسات التي لم يستطيع المراجع الداخلي أن يكتشفها مما يتيح في النهاية إمكان البحث عن الأسباب من اكتشافها و التي تتمثل فيما يلي:

- عدم كفاية معايير المراجعة الداخلية.
- عدم تأهيل المراجع الداخلي.
- عدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للمراجعة.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

إن معالجة هذه الأسباب من قبل مختلف الهيئات، كل على حسب مسؤولياته يدعم و يؤهل المراجعة الداخلية عن طريق:

- خلق هياكل خاصة بها.
- تعديل المعايير أو إنشاء معايير أخرى جديدة.
- تأهيل و تدريب المراجع الداخلي.
- توضيح خطوات العمل.
- تكييف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح بالقضاء على مواطن الضعف.
- زيادة خبرة المراجع الداخلي نتيجة لاحتكاكه المستمر بالمراجع الخارجي.

3. **المؤسسة:**

مما لاشك فيه أن المراجعة الداخلية جاءت لسد حاجة الإدارة للرقابة على الأجزاء المختلفة للمؤسسة، كما جاءت المراجعة الخارجية لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، بمعنى هل القوائم المالية تعبر فعلا عن مستوى الأداء الإداري في المؤسسة؟.

فتكامل النوعين يتيح للمؤسسة فرصا كبيرة من أهمها:

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت و المكان المناسبين.
- تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة، و كذا متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.
- بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري.
- خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين و باستبعاد ازدواجية العمل.
- فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة، بما يسمح ببسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها,

4. **الأطراف الخارجة عن المؤسسة:**

تعتبر الأطراف الخارجة عن المؤسسة (المستثمرون الحاليون أو المحتملون، البنوك، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار، البورصة، المحللون الماليون...الخ)، أهم مستخدمي رأي المراجع الخارجي، فإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة التكامل بين النوعين، و يمكن أن نحصى أهم الفوائد المترتبة عن التكامل للأطراف الخارجة عن المؤسسة في الآتي:

- شمول الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين.
- اطمئنان أصحاب المؤسسة على أموالهم.
- الإمداد بالمعلومات المفحوصة، و التي تعبر عن الواقع الفعلي للعنصر، و على ضوءها يستطيع الأطراف اتخاذ قرارات مختلفة، قد تكون تمويلية كالبنك وقد تكون جبائية و قد تكون من المستثمرين المحتملين كل على حسب موقعه في البيئة الخارجية للمؤسسة.

يمكن توضيح أهمية التكامل في الشكل التالي :

الشكل 2-1 : أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

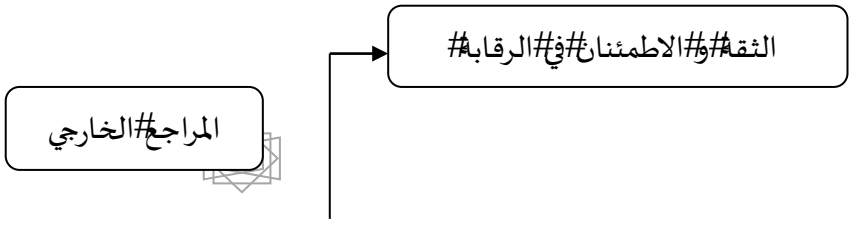

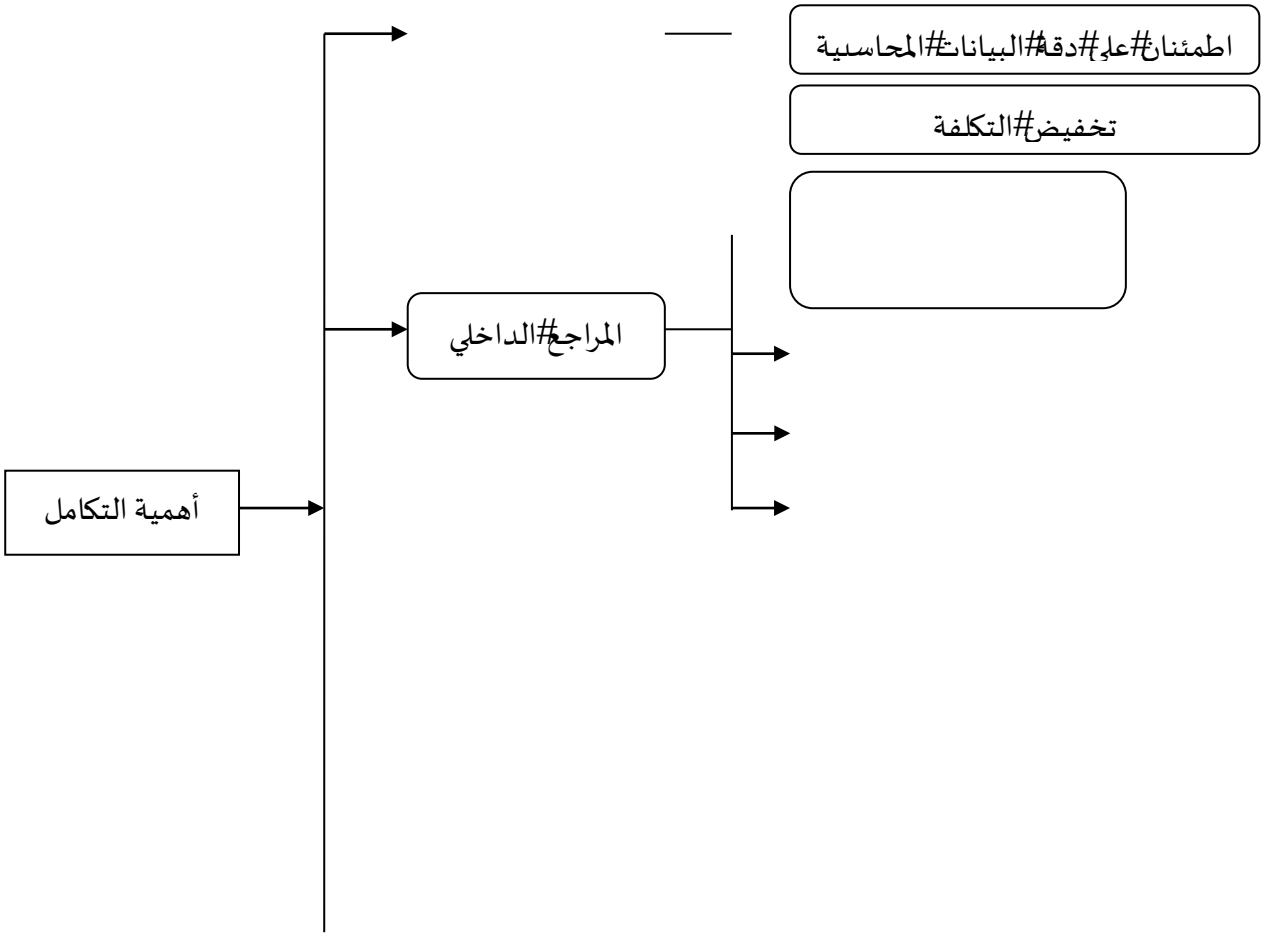

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة .

المطلب الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية.

تنشأ وظيفة المراجع الداخلي مع الأعمال التي يقوم بها المراجع الخارجي المستقل و يمكن القول أن هناك فوائد متبادلة بين الطرفين، حيث أن المراجع الخارجي أثناء قيامه بعمليات المراجعة بصفة مستقلة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة و صحة نظام الرقابة الداخلية، و مدى ملائمة السياسات و الإجراءات المتبعة و التي قد يكون المراجع الداخلي قد أغفل عنها أو لم يستطيع إبداء رأيه فيها بصراحة ووضوح بالإضافة إلى أن المراجع الداخلي يستفيد من خبرة المراجع الخارجي و بالتالي يرفع من

كفاءته و خبرته، أما الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي للمراجع الخارجي المستقل فيمكن بيانها فيما يلي[1]:

أ-#التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي لإدارة المشروع سوا أكانت هذه التقارير مالية أو انتقاديه أو مصححة لإجراءات المتبعة تفيد المراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية و مدى فعالية قسم المراجعة الداخلية في تحسين و إحكام تلك النظم.

ب- يمكن لإدارة المراجعة الداخلية بما لها من خبرة و دراية بعمليات المشروع، و أساليب العمل و الإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال، تقديم الإيضاحات الكاملة للمراجع الخارجي أثناء قيامه بعملية المراجعة.

ج- إن وجود مراجع داخلي أو إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية للمشروع و ما لها من تأثير في تحسين طرق العمل و تدعيم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى اطمئنان مراجع الحسابات الخارجي و بالتالي تخفيض نطاق اختباراته اعتمادا على أعمال المراجع الداخلي.

د- في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع، قد لا يستطيع المراجع الخارجي زيارة جميع هذه الفروع أو إجراء عملية الجرد فيها في وقت واحد، و لهذا فهو يعتمد في ذلك على دقة أعمال إدارة المراجعة الداخلية التي تقوم بهذه المهمة مع إعطاء إقرار للمراجع الخارجي بقيامها بعمليات الجرد و أن تلك العمليات كانت صحيحة من حيث الإجراءات أو النتائج.

فتكمل علاقة المراجعة الداخلية بالمراجع الخارجي فيما يلي[2]:

1. **التنسيق و التعاون في الجهود المبذولة في أعمال المراجعة**: يجب على مدير المراجعة الداخلية تنسيق جهود المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية للتأكد من توفير التغطية المناسبة و لتقليل الجهود المكررة و ذلك من خلال:

أ-#عقد اجتماعات دورية لمناقشة الأمور ذات الفائدة المتبادلة.

ب-#الاطلاع على برامج المراجعة و أوراق عمل كلا الطرفين.

ت-#تبادل تقارير المراجعة و المراسلات الإدارية.

[1] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص130.

[2] خالد عبد الله الوردات، نفس المرجع السابق، ص ص283-285

2. التقييم المتبادل لأعمال كل منهما:

أ-#المكانة في الهيكل الوظيفي و السلطة و الصلاحيات و القيام بأي أعمال تنفيذية.

ب-#نطاق الوظيفية من خلال التحقق من طبيعة المهام و اعتماد الإدارة لتوصيات المراجع الداخلي.

ت-#مراجعة أوراق عمل المراجع الداخلي للتأكد من سلامة نطاق العمل و برامج المراجعة المناسبة و سلامة التخطيط و الإشراف.

كما أن المراجع الداخلي أن يقوم بأعمال المراجع الخارجي و يقدم رأيه فيها إلى لجنة المراجعة أو إلى الإدارة العليا، و لذلك من أجل تقييم أعمال المراجع الخارجي كجزء من معرفة فعالية التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل الخدمات المحاسبية أو الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي كخبير أو مراجع من خارج المؤسسة.

3.اعتماد كل منهما على عمل الآخر: إن مجال التعاون بين المراجع الداخلي و الخارجي واسع فسيح، فليس من شك أن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يزيد من اعتماد المراجع الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية، و ذلك يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد على إيضاحات المراجع الداخلي لما له من خبرة شاملة في عمليات و إجراءات المنشأة (المؤسسة) كما يستطيع اعتماد بعض الكشوف و القوائم و التحليلات التي أعدها المراجع الداخلي.

يعتمد على دقة أعمال المراجعة الداخلية بالنسبة لفحص عمليات الفروع التي لا يتمكن من زيارتها، و في ما يلي أمثلة على المواطن التي قد يرغب المراجع الخارجي طلب مساعدة المراجع الداخلي بشأنها:

1. تحضير الجداول و الأعمال الكتابية.
2. تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
3. القيام بأعمال الجرد المفاجئ.
4. التأكد من صحة أرصدة الذمم المدينة.
5. مراقبة الاحتفاظ بالأصول.

المبحث الثالث: العوامل الداعمة ووسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية .

من خلال استعراضنا للمباحث السابقة ،فوجدنا هناك تعاون و تنسيق بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي واسعة و متوفرة وعليه فهذا التكامل حقق عدة عوامل و مجموعة من الوسائل.

المطلب الأول: العوامل الداعمة للتكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تدعم و تعمق مبدأ التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية أهمها ما يلي[1]:

1. التزام لجنة المراجعة بتعزيز العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان المراجعة بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف إلى تحسين و تطوير نظم الرقابة الداخلية، و عدم فاعلية و استقلالية المراجع الخارجي و الداخلي على السواء، و تعرف لجنة المراجعة بأنها: "لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عفويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة و المراجعة، تشمل مسؤولياتها على مراجعة المبادئ و السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية و مراجعة الإفصاح في التقارير و دعم استقلال المراجع الخارجي و مناقشته بنتائج المراجعة". و تقدم لجان المراجعة المنافع لكل من المراجع الخارجي و الداخلي على النحو التالي:

- أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي: لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة تتمثل في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بسهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة فقد حرصت العديد من الهيئات و المنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة المراجعة دعم و تعزيز فاعلية و استقلالية المراجع الخارجي.
- أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمراجع الداخلي: تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية و توفير الموارد اللازمة لهذا القسم و الاجتماع المستمر. بالإضافة إلى دور لجنة المراجعة في تدعيم فعالية المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية فإنها تعزز التعاون بينهما من خلال ما يلي:

1- قيام لجنة المراجعة بالتنسيق المراجع الداخلي و المراجع الخارجي.
2- الحرص على حضور المراجع الداخلي اجتماعات لجنة المراجعة.
3- الحرص على حضور المراجع الخارجي اجتماعات لجنة المراجعة.
4- قيام لجنة المراجعة بتقديم النصائح و التوصيات لزيادة التنسيق و التعاون بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي.

2. اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي:

[1] رغدة إبراهيم المدهون، نفس المرجع السابق، ص 56 .

إن درجة اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي تختلف في كل منشأة عن الأخرى و لقد ذكر العديد من العوامل التي تؤثر على درجة اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي من أهمها ما يلي:

أ-#موضوعية المراجع الداخلي: على المراجع الخارجي ملاحظة و التأكد من موضوعية المراجع الداخلي و ذلك من خلال:

- التأكد من وجود رسالة واضحة لدى العميل تحدد مسؤوليات و أهداف المراجع الداخلي بوضوح.
- التأكد من وجود نظام تقييمي و تحفيزي يشجع المراجعين الداخليين على حل مشكلاتهم.
- تمتع المراجعين الداخلين بالحرية للاتصال و التواصل المباشر مع الإدارة العليا.
- وجود لجنة المراجعة و سهولة التواصل و التعامل معها بدون تدخل الإدارة العليا.
- التأكد من عدم مشاركة المراجع الداخلي في تصميم أنظمة الضبط أو الإجراءات التشغيلية.

ب-#كفاءة المراجع الداخلي: هناك العديد من المؤشرات الدالة على كفاءة المراجع الداخلي و على المراجع الخارجي ملاحظتها و تتبعها لتحديد درجة اعتماده على عمل المراجع الداخلي منها على سبيل المثال:

- حصول على شهادات مهنية.
- التزامه بالتعليم المستمر لمواكبة التطورات في مهنة المراجعة.
- توافر الخبرة لديه و معرفته بمعايير المراجعة و إجراءاته.

ت-#طبيعة و جودة عمل المراجع الداخلي: و ذلك بملاحظة ما يلي:

- النظام المحسوب الذي يستخدمه المراجع الداخلي في أداء أعماله.
- كفاءة نظام التوثيق المستخدم.
- التزام إدارة المراجعة الداخلية بالمعايير المقبولة.
- كفاءة العاملين في إدارة المراجعة لدعم مستويات العمل المطلوب.
- وجود خطة سنوية شاملة للمراجعة.

3. التزام كل من المراجع الداخلي و الخارجي بالتطوير المهني:

يتضمن التزام المراجع الداخلي و المراجع الخارجي بالتطوير المهني تحقيق الثقة المتبادلة بين الطرفين حيث أن المراجع الخارجي يستعين بأعمال المراجع الداخلي بشكل مباشر، لذلك فان المراجع الخارجي يبحث عن ضمانات حول مدى امتثال المراجع الداخلي بالمعايير المهني و ليتمكن المراجع الخارجي من الوثوق في عمل المراجع الداخلي،فان المراجع الداخلي عليه الامتثال للمعايير التي تضعها المنظمات المهنية، حيث طالب معيار (SAS65) المراجع الخارجي عند تقييمه للمراجع الداخلي التأكد من المستوى

التعليمي و الخبرة المهنية للمراجع الداخلي و الشهادات المهنية الحاصل عليها و التعليم و التدريب المستمر الذي يؤهله لمتابعة تطورات المهنة.

4. التشاور و التواصل الفعال و المنتظم بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي:

و يمكن نجاح العلاقة بين المراجعة الداخلية و الخارجية في اتفاق كلا الطرفين لتنسيق جهودهما، و تحقيق التواصل الفعال من بداية العام لزيادة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي، و تحديد الأهداف معا، فيجب على المراجع الداخلي أن يكون سباقا في تحقيق التواصل الفعال و المنتظم مع المراجع الخارجي و أن يكون على أساس منتظم و أن يشمل الاجتماعات الرسمية و الغير الرسمية و إرسال الرسائل و المكالمات الهاتفية و غيرها من أشكال الاتصال و التواصل ،وعليه يمكن توضيح هذه العوامل في الشكل التالي:

الشكل 2-2: العوامل الداعمة للتكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

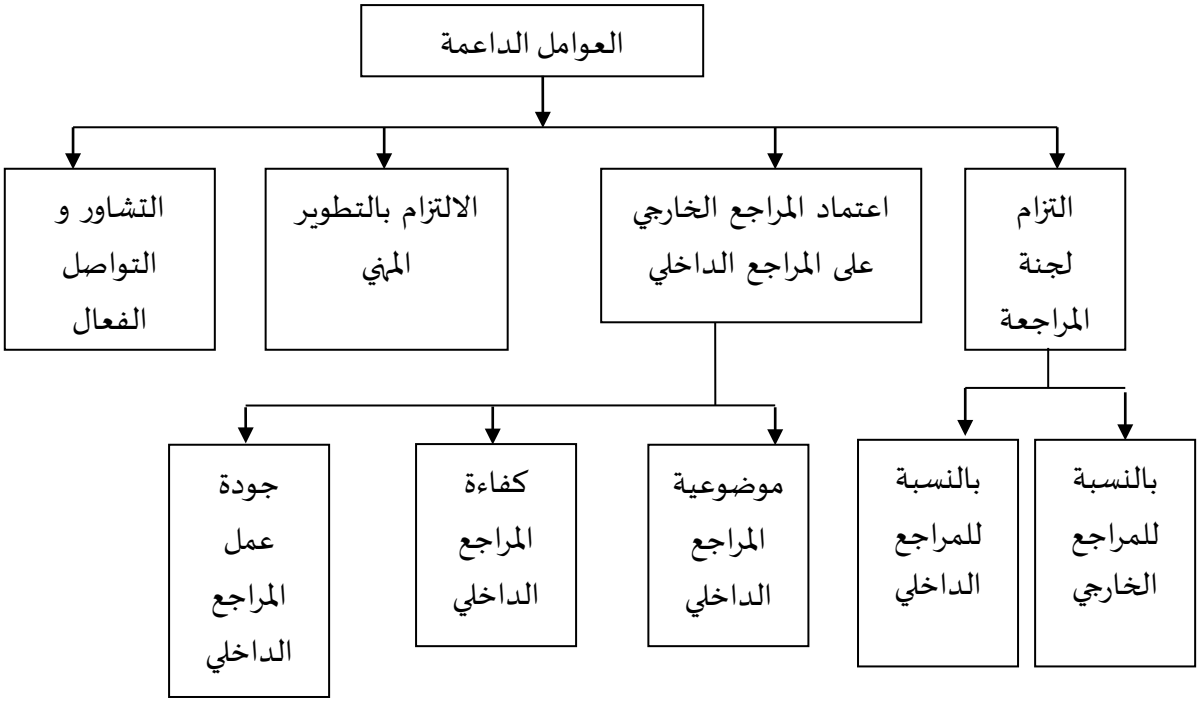

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

هذه الوسائل قد تطرقت إليها معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث حددها في أربعة وسائل هي:

1. اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
2. اطلاع كل منهما على برامج مراجعة و أوراق عمل الآخر.
3. تبادل التقارير ورسائل الإدارة.
4. تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة.

و في ما يلي شرح لتلك الوسائل[1]:

1. اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك:

مثل مناقشة خطة عمل لمراجع الداخلي و خطة عمل المراجع الخارجي لتنسيق الأعمال بهدف التأكد من تغطية المراجعة لكافة أنشطة المؤسسة، و منع ازدواجية العمل و كذلك تبادل المعلومات الفنية المتعلقة بكفاءة النشاط و إبلاغ مل منهما لعمل الآخر بأي معلومات أو أمور قد تكتشف له أثناء تنفيذه لمهامه و لها تأثير مهم على عمل الآخر.

و يجب جدولة تلك الاجتماعات أثناء عملية المراجعة لضمان التنسيق الأفضل لأعمال المراجعة و الاستكمال الكفء لها و في الوقت المناسب، و لتحديد ما إذا كانت نتائج العملية المراجعة المؤداة تتطلب تسويات في نطاق العمل المخطط.

2. اطلاع كل منهما على برنامج مراجعة و أوراق عمل الآخر:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل لتحقيق التكامل بين عمل المراجع الداخلي و عمل المراجع الخارجي.

حيث من خلالها يستطيع مل منهما معرفة أساليب و إجراءات و نطاق عمل الآخر و كذلك معرفة مستوى الخبرة و المهارة التي يتمتع بها الطرف الآخر، و على ضوء ذلك يقوم الطرفين بتنسيق

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، نفس المرجع السابق، ص ص124-127.

أعمالهما، و بالتالي الاطمئنان إلى أن التغطية شاملة، و اتخاذ كل طرف قراره بمدى اعتماده على عمل الآخر.

و لضمان فعالية التكامل من خلال هذه الوسيلة، فانه لابد من حصول قناعة و قبول معقول لبرامج مراجعة و أوراق عمل المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي، و كذلك حصول قناعة و قبول معقول لبرامج مراجعة و أوراق عمل المراجع الخارجي من قبل المراجع الداخلي.

3. تبادل التقارير و رسائل الإدارة :

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من تعديل نطاق عمله اعتمادا على تقرير الآخر. إضافة إلى ذلك فان المراجع الداخلي يحتاج إلى فهم و قبول لرسائل إدارة المؤسسة المرسلة إلى المراجع الخارجي، حيث تساعد المواضيع التي تتم مناقشتها في رسائل الإدارة المراجع الداخلي في تخطيط المجلات موضع الاهتمام لعمل المراجع الداخلي في الفترة القادمة، وبعد فحص رسائل الإدارة و البدء في أي عمل تصحيحي مطلوب بواسطة أعضاء الإدارة و مجلس الإدارة، يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن العمل التصحيحي قد تم القيام به.

4. تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة :

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من إجراء اتصالات و تنسيق ناجحين بينهما، و تحقيق تكامل فعال بين أعمالهما، الأمر الذي ينعكس على تنفيذهما لأهدافهما بكفاءة و فاعلية،و بالتالي تحقيق أفضل النتائج الممكنة للمؤسسة، و أهم تلك النتائج هي حسن تسيير المؤسسة و نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة.

- و من أمثلة على تبادل الخبرات و التقنيات و المعرفة بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ما يلي:

أ-#يجب أن يتأكد مدير المراجعة الداخلية من أن أساليب و طرق و مصطلحات المراجع الخارجي مفهومة بدرجة كافية بواسطة المراجعين الداخليين، لتمكين مدير المراجعة الداخلية من:

- تقييم عمل المراجع الخارجي بغرض الاعتماد عليه.

- التأكد من أن المراجعين الداخليين و الذين يؤدون عملا يحقق أهداف المراجعة الخارجية يستطيعون الاتصال بالمراجع الخارجي بفاعلية.

ب-#يجب أن يوفر مدير المراجعة الداخلية معلومات كافية لتمكين المراجعين الخارجيين من فهم أدوات و طرق و مصطلحات المراجعين الداخليين، لتسهيل اعتمادهم على العمل المنجز بواسطة المراجعين الداخليين.

بالإضافة إلى وسائل تحقيق التكامل سالفة الذكر، فان هناك وسيلة أخرى نعتبرها هامة جدا في سبيل تعزيز و زيادة درجة التكامل بين المرتجع الداخلي و المراجع الخارجي، هذه الوسيلة هي فكرة الملف المشترك، فمن خلالها يتمكن المراجع الداخلي و المراجع الخارجي من تنسيق أعمالهما بصورة

أكثر فاعلية، بالإضافة إلى زيادة درجة اعتماد كل منهما على عمل الآخر و يحتوي الملف المشترك على ما يلي:

- خرائط تدفق النظم.
- سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية.
- برامج و أوراق عمل المراجعة.
- التقارير التي تحتوي على نواحي الضعف و التغيرات الرقابية التي يتم إعدادها بواسطة المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين .

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية متكاملتان، إذ تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأولى فتسهل أو تصعب مهمة المراجع الخارجي بمدى جودة نظام المراقبة الداخلية و مدى جدية و كفاءة الساهرين على مدى تطبيقه، و المراجعة الخارجية مكمل لابد منه للمراجعة الداخلية لما يتمتع به المراجع الخارجي من استقلالية و موضوعية، كل ذلك من شأنه تغطية أشمل لأعمال المراجعة، و التقليل بقدر الإمكان من ازدواجية و تكرار العمل، و توزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام و يعود بالفائدة الكبيرة والنجاح للمؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني

الجزائريBNA

تمهيـد :

يعتبر البنـك الـوطني الجزائـري BNA مـن أهـم البنـوك التجاريـة التي تسـاهم بفعاليـة في تحريـك الجهـاز المصـرفي بشـكل عـام في عمليـة الوسـاطة الماليـة للعمليـات الاسـتثمارية بشـكل خـاص ، و عليـه فـإن تقـديم تاريخـه عـن نشـأة و تطـور البنـك إضـافة إلى أهـم الوظـائف التي يقـوم بهـا و كمؤسسـة وسـاطة ماليـة و ممـول للمشـاريع يسـمح لنـا بـالتعرف على هويتهـا مـن جهـة و هويـة الوكالـة المتفرعـة عنهـا مـن جهة أخرى ، فالبنك الوطني الجزائري فرع مستغانم الذي يشكل وعاء دراستنا التطبيقية :

المبحث الأول :التعريف بالبنك محل الدراسة .

المبحث الثاني :وكالة مستغانم.

المبحث الثالث:أنشطة و موارد ونقاط القوة ونقاط الضعف للوكالة.

المبحث الأول:التعريف بالبنك محل الدراسة :

من المعروف أن البنوك التجارية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي لأي بلد ، لأنها تعد من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا منشط للاستثمارات بمختلف مجالاتها ، و لم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك إلا في سنة 1966 أي بعد أن ظهرت فكرة تأميم البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صبغة وطنية.كانت البنوك التجارية و منها البنك الوطني الجزائري تابع للنظام المصرفي الفرنسي ، و بعد الاستقلال اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي في سياستها الاقتصادية و أعادت النظر في المنظومة المصرفية الجزائرية .

المطلب الأول : نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم رقم 66/175 المؤرخ في 1966/06/13 برأسمال قدره 1 مليار دينار جزائري و يمثل هذا البنك الحلقة الأولى من إجراءات التأمين المصرفية لمواجهة البنوك الأجنبية . و قد أنشأ هذا البنك أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي و على وجه الخصوص القطاع المسير ذاتيا و مقره الرئيسي الجزائر العاصمة ، و يجوز له حسب المادة الأولى من قانون تأسيسه فتح فروع و وكالات جديدة على مستوى الوطن حيث في سنة 1966 كان يملك 53 وحدة ، و في سنة 1968 كان يملك 132 وحدة ثم أصبح يملك 110 وحدة عام 1985 أما الآن فهو يملك 150 وحدة .

و قد بدأ البنك ممارسة نشاطه بحوالي 53 مليون دينار جزائري و بتاريخ 1967/11/01 منع وزير المالية البنوك الجزائرية المقيمة في الجزائر من ممارسة أي عمليات أخرى مع الخارج و هذا نتيجة للظاهرة محل عدد من البنوك ذات الأنشطة المتشابهة و هي :

- القرض العقاري التونسي في جويلية 1966 .
- القرض الصناعي و التجاري في جويلية 1967 .
- بنك باريس الوطني في جويلية 1968 .

في تاريخ 1988/01/12 طبقا للقانون 88/01 و عملا بالقانون التجاري و النظام المطبق على البنوك و القروض كما هو مبين في القانون 88/01 المؤرخ في 08/19/ 1968 و المعدل بالقانون 88/06 إلى 1988/01/12 أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم ، حيث تخصص في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني ، و مع تطوير الاقتصاد أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار و بدأت في تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري BNA إلى غاية 1983

و فيما يلي الجدول التالي يوضح معلومات حول البنك الوطني الجزائري :

جدول رقم(3_1):لمحة عن البنك الوطني الجزائري

التسميــة	البنك الوطني الجزائري BNA
التأسيس	13جوان 1966
الطبعة القانونية	بمقتضى مرسوم رقم 66_75
رأس المال الإجمالي	1000000000
المقر الاجتماعي	الجزائر العاصمة

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة .

المطلب الثاني : تنظيم البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم 1.3 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائر BNA .

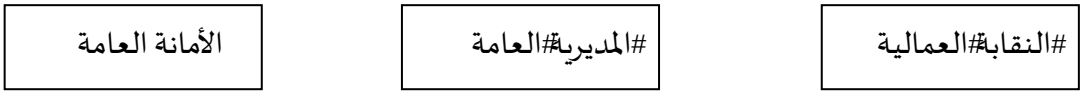

مديرية#التسويق#

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

شرح الهيكل التنظيمي :

1)- المديرية العامة : إن تنظيم البنك الوطني الجزائري يسيره مدير عام و مجلس الإدارة مكون من ممثلي عدة وزارات و تتمثل في الهياكل الملحقة بالرئيس المدير العام فيما يلي :

أ- الأمانة العامة : تعين من طرف رئيس المدير العام .

ب- المفتشية العامة : و هي مرتبطة مباشرة بالرئيس المدير العام و تمارس سلطتها الوظيفية على مجموعة هياكل البنك و هي منظمة على شكل هيئات مركزية و جهوية مسيرة من طرف مفتشين عاميين ،نائبين و هيئة التنفيذ و كل من الهيئات تحت سلطة المفتش العام و هو مدير المفتشية العامة و من بين مهامها :

- 0 السهر على تسيير المنظم و الفعال في البنك .
- 0 تضمن مهمة الإعانة و النصح و الدراسة .

2)- المديرية المركزية : تتألف من الأقسام التالية :

أ- القسم الدولي : ينقسم إلى مديرتين :

- 0 مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية .
- 0 مديرية معالجة العمليات في الخارج .

ب-#قسم الالتزامات : من مهام الرئيس هذا القسم أنه يسهر على احترام إلتزامات القروض الممنوحة من طرف البنك كما يتأكد من تطابق الإجراءات التي منحت بها القروض مع قوانين منحها و تتمثل مديريات الملحقة بها في :

مديرية المؤسسات الكبرى : هي السلطة المسؤولة على عمليات الاستغلال للبنك في مجالات تمويل المؤسسات الكبرى .

مهامها :

- 0 تطوير سياسة القرض الموجهة للمؤسسات الكبرى .
- 0 دراسة الحالة الاقتصادية و المالية للمؤسسات الخاصة بالقطاع العمومي و الاقتصاد المختلط .
- 0 تحديد احتياجات تمويل هذه المؤسسات و تغطيتها بقروض استغلالها أو الاستثمار .
- 0 تسيير ملفات الالتزامات و الزبائن .

مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهامها هي :

- تطوير سياسة القرض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- دراسة طلبات القروض التي تكون في نطاق قدرتها .
- مراقبة استعمال القروض التي تمنحها و كذا متابعة القروض الممنوحة بالأولوية كما تقوم بتوزيع القروض الممنوحة على المستوى الجهوي و المحلي .

مديرية الشؤون القانونية و الالتزامات :

ج- قسم التنظيم و النظام الإعلامي :

مديرية التنبؤ و التنظيم : تتمثل في :

- المشاركة في شرح الأهداف و المخططات التطبيق التي توافق سياسية البنك .
- التعاون مع مديرية المحاسبة و الإعلام الآلي و الخزينة في ترقية الإعلام الآلي في البنك .
- تهيئة الأموال من طرف الهيئات و متابعة التحقيق و تحبيب النتائج .
- تحويل المخططات المتوسطة و الطويلة الأجل للبنك و متابعة تنفيذها .

مديرية المحاسبة و الإعلام الآلي : هذه المديرية منظمة على شكل سبع دوائر و تتكفل بالمهام التالية :

- المحاسبة العامة للبنك و الزبائن .
- تحقيق تطبيق الإعلام الآلي في البنك و تسيير الإعلام الآلي و كذا دراسة العمليات الداخلية للإعلام الآلي .
- دراسة الميزانية و حسابات النتائج و تحليلها .
- وضع قناة تدفق التحويلات المرتبطة بنشاط القوانين المسطرة . د)- قسم الاستغلال و النشاط التجاري : تتمثل الهياكل الملحقة بهذا القسم فيما يلي :
- مديرية التسويق و الاتصال .
- مديرية تأطير الشبكة .
- مديرية المالية و الخزينة .

ذ)- قسم تنظيم و الوسائل و الموارد البشرية : تتمثل الهياكل الملحقة بهذا القسم فيما يلي :

مديرية الوسائل العامة و محافظة الأملاك : مهامها تتمثل فيما يلي :

- أعمال البناء ، التهيئة ،التحويل ،التصليح .
- اللقاءات ،التحكم في الملكية العقارية للبنك .

- التموين و التوزيع الوسائل .

مديرية الموارد البشرية : مهامها تتمثل فيما يلي :

- تطبيق سياسة هيئة المستخدمين بهدف جذبهم إعلام و تسيير هيئة المستخدمين .
- تطبيق يؤكد التكوين الإداري و التطبيقي لوكلاء البنك .

المطلب الثالث: تقديم إدارة المراقبة والمراجعة للبنك الوطني الجزائري

يمكننا توضيح وتفسير لإدارة المراقبةو المراجعة للبنك الوطني الجزائري بصورة موجزة وهي كالتالي:

1) تنظيم الإدارة :

تعمل إدارة المراقبة والمراجعة للبنك الوطني الجزائري على مراقبة الأداء و فحص و تقييم كفاية الإنتاجية وحسن استخدام نظام الرقابة الداخلية وهذا نتيجة إلى التقليل من جميع الأخطار التي يتعرض لها هذا البنك .

فكما هو موضح في الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري سابقا فنرى إدارة المراقبة و المراجعة بهذا البنك و التي تتبع مجلس الإدارة مباشرة فالمجلس هو الذي يتول المسؤولية في تعيين أو عزل مدير المراجعة الداخلية .

إن تقارير المراجعة الداخلية تسلم مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة ،كما أن المدير العام للبنك ليس له أي سلطة على المراجعين الداخليين أثناء تأديتهم لمهامهم و بالتالي يتبين أن هذه الإدارة تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية في ممارسة مهامها .

تمارس إدارة المراقبة و المراجعة للبنك أنشطتها من خلال عدد من الموظفين و هذا من المراقب المالي {مدير المراجعة الداخلية }و عدد من المراجعين .

رغم أننا نتحدث عن البنك الوطني الجزائري إلا ونرى عدد غير كافي للمراجعين الداخليين للبنك , يجب إضافة مراجعين داخليين للفروع و أيضا للوكالات التي لا يوجد أي مراجع داخلي و خاصة الوكالة التي تم فيها الدراسة

ملاحظة عامة :

على إدارة المراقبة و المراجعة بتزويد مراجعين و خاصة أن يكونوا مؤهلين و أن يكونوا حاصلين على شهادة لليسانس تخصص مالية و محاسبة ,و البنك يعمل على زيادة تأهيلهم و تطويرهم مهنيا,وهذا نظرا لأهمية ذلك و فائدته على أعمال المراجعة الداخلية للبنك الوطني الجزائري .

2) الخدمات التي تقدمها الإدارة :

تتمثل الخدمات التي تقدمها إدارة المراقبة و المراجعة للبنك الوطني الجزائري فما يلي:

التحليل المالي لأداء البنك الوطني الجزائري و تقييمه .

التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية على مجمل أنشطة البنك .

التأكد من تنفيذ العمليات وفقا للوائح الداخلية و التنظيمية .

التأكد من صحة أرصدة المركز المالي و نتائج الأعمال .

التأكد من أن المعلومات و البيانات المالية المقدمة من الوكالات للإدارة و مجلس الإدارة و البنك تعبر بصورة واضحة و عادلة عن الوضع المالي للبنك.

المبحث الثاني : وكالة مستغانم

المطلب الأول : تعريف بالوكالة :

جدول رقم (3_2):لمحة عن وكالة مستغانم

التسمية	وكالة مستغانم رقم 878
التأسيس	20جانفي 2009
عدد العمال	**11 من بينها3 نساء**
المقر الاجتماعي	شارع بن سعدون منور-مستغانم-

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة .

هي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم 198 التي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها و هي :

- وكالة BNA رقم 876 .
- وكالة BNA رقم 871 .
- وكالة BNA رقم 878 .
- وكالة سعيدة رقم 724 .
- وكالة سيدي بلعباس رقم 773 .
- وكالة معسكر رقم 920 .
- وكالة محمدية رقم 921 .
- وكالة سيق رقم 920 .
- وكالة تيارت * رقم 540 ، رقم 545 ،رقم 848 .
- وكالة تيغنيف رقم 877 .

يبلغ عدد الموظفين فيها 20 موظف ينقسمون إلى مؤطرين أعوان مصالح و حراس يدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة و يفترض أن يكون له مستوى متخصص في البنك و له تجربة مهنية مقبولة و يعونه مدير فرعي و لا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الأخرى .

المطلب الثاني : تنظيم وكالة مستغانم

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي :

1. مصلحة الإدارة : تتكون من :

أ-# المدير : و هو المسؤول الأول على الوكالة و له مهام تتمثل في :

- 0 السهر على تطبيق القرارات التنظيمية و القانونية على مستوى الوكالة .
- 0 متابعة و ضبط تكاليف التسيير و المحافظة على ممتلكات البنك .
- 0 استقبال طلبات القرض و مناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض .
- 0 المحافظة على سمعة المؤسسة و تطويرها .

ب-# نائب المدير : و هو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه و هو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين و العمل على التسيير و التنسيق ما بين المصالح .

2. مصلحة الأمانة و الإدارية : تقوم باستقبال على جميع المراسلات إضافة على حفظ و تجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب و فتح الحسابات .

3. مصلحة التجارة الخارجية : تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات و غيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية .

أ- الوثائق المالية منها :

- 0 الفاتورة الابتدائية : هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري و البائع و عند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية :

الاسم و عنوان البائع .

تاريخ و عنوان تلك المادة .

الثروة المالية .

نوعية المادة .

الاسم و عنوان المشتري .

تاريخ تسديد السلعة و نوعية التسديد .

- الفـاتورة التجاريـة (الرسـمية) : و هي الوثـائق لهـا العلاقـة بالعمليـة التجاريـة يـتم التعامـل بهـا في اليـوم الذي يتم إرسال للمستورد وصل الطلب و يتطلب إجباريا هذه الوثائق :

الاسم و عنوان كل من البائع الأجنبي و المستورد .

فضلات وزن تلك السلعة .

مبلغ تلك الفاتورة و كذلك نوعية التسديد .

نوعية السلعة .

فالفـاتورة التجاريـة تتضـمن كـل المعلومـات الخاصـة بالوثيقـة الابتدائيـة إضـافة إلى معلومـات الفـاتورة الرسمية

- الفـاتورة القنصـلية الفـاتورة المسـتعملة و هي الفـاتورة التجاريـة الخاصـة بالبـائع و التي تـتم تحـت مراقبة القنصلية .

ب-#وثائق النقل :

- النقـل البحـري :الموقـع الجغرافي الـذي تتميـز بـه الجزائـر يجعلهـا تتعامـل اقتصـاديا مـع الـدول الأوربيـة فالتجـارة الخارجيـة تتعامـل بهـا عـادة عـن طريـق النقـل البحـري يـتم بوصـل إيـداع بالنسبة لمدة النقل و وقت انطلاق الباخرة .
- النقل الجوي : فإن نقل السلعة يتم عن طريق الطائرة .
- النقل البري : و يتم بين حدود الدول ،فهذه العملية تكون عن طريق السيارات .

4. مصلحة الصندوق : و تقوم ب 5 عمليات و هي :

عمليات الدفع : من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك و الأوراق التجارية .

عمليـات السـحب : مـن حسـابات الزبـون لصـالحه أو لصـالح شـخص آخـر أو مـن قبـل البنـك كالعمولات .

عمليات التحويل : أي نقل المبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أم إلى حساب بنك آخر .

عمليـات المقاصـة و المحفظـة : تجـري في قسـم المقاصـة و المحفظـة بـإجراء عمليـة المقاصـة مـع البنـوك المحليـة و كـذا تحصـيل التسـبيقات و الأوراق التجاريـة و الماليـة لحسـاب الزبـون و نعنـي بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها و يجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا .

إعـداد اليوميـات و الإحصـائيات و المراجعـة : يقـوم بهـا قسـم اليوميـات و الإحصـائيات و المراجعـة من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة و إعداد الإحصائيات اليومية و الأسبوعية و الشهرية .

5. مصلحة التعهدات : هي المصلحة المكلفة بالقروض و تتكون من الأقسام التالية :

قسم أمانة التعهدات : تقوم بدراسة ملفات القروض التي يطلبها المدير نواعها و متابعة تنفيذها و تسديدها .

قسم الشؤون القانونية و المنازعات : تقوم بإشعار أصحابها بالقروض إضافة إلى المتابعة القضائية و تسوية الحسابات الأمر بالصرف كما تقوم بفتح الحسابات جدد للزبائن و تجميد حسابات أخرى .

تسيير الدراسات و تحليل الأخطار و النشاط التجاري : يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة و المساهمة في جلب الزبائن الجدد و بالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة .

الشكل رقم 2.3 : الهيكل التنظيمي لفرع مستغانم

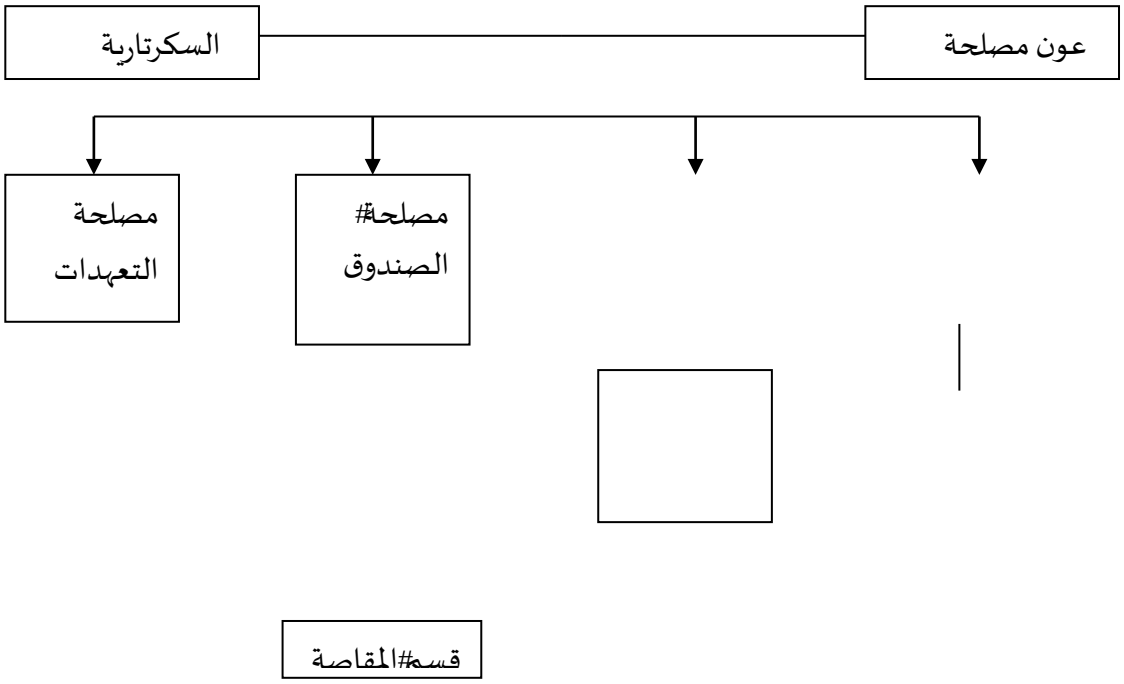

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة مستغانم

المطلب الثالث : العمليات التي يقوم بها البنك / وكالة مستغانم

لكل مؤسسة مالية مهما كانت تسجيلاتها الخاصة بها للعمليات التي تقوم بها بحيث يتميز التسجيل المحاسبي البنكي لهذه العمليات بالاختلاف عن غيرها .

كما تختلف العمليات البنكية عن غيرها لكونها مسيرة من طرف نظام محاسبي خاص و مختلف حيث يتم تسجيل محل عملية ،عن طريق كيفية الدفع أو القبض إما في الحسابات الدائنة أو المدينة و ترحل محل هذه العمليات مع الحساب الخاص بها في يومية خاصة بالبنوك ،حيث تتم هذه اليومية بعدد كبير من العمليات في اليوم الواحد و في نهاية السنة تجمع هذه اليوميات و تسجل في الميزانية الختامية و لكبر حجم ما يقوم به البنك ، فرأيت أن آخذ عينة فقط على سبيل المثال لكي يتم توضيح بعض التسجيلات المحاسبية الخاصة بالبنوك

عملية الإيداع : يكون تسجيل هذه العملية على النحو التالي :

XX		من ح/ الزبون	XXXXX	
	XX	إلى ح/ الصندوق		XXXXX
		(إيداع مبلغ مالي)		

عملية السحب :

XX		من ح/ الصندوق	XXXXX	
	XX	إلى ح/ الزبون		XXXXX
		(سحب مبلغ مالي)		

المبحث الثالث : أنشطة وموارد ونقاط القوة والضعف للوكالة

المطلب الأول : أنشطة وكالة مستغانم

يمارس البنك الوطني الجزائري كل أنشطة بنك الودائع، مع تقديم الخدمات المالية للمؤسسات ومعالجة كل العمليات البنكية، الصرف والقرض في إطار التشريعات والقوانين البنكية، لاسيما :

استقبال الودائع من الجمهور عن طريق الحساب أو غيره، تحت الطلب أو لأجل، إصدار سندات الخزينة ...الخ .

تسديد واستقبال كل المدفوعات النقدية أو عن طريق : الشيك، التحويل، وضع تحت التصرف، رسائل القرض، الاعتماد بالتحويل عن بعد، وغيرها من العمليات البنكية.

تنفيذ بوجود ضمان من البنك أو عدم وجوده، كل عمليات القرض لحساب منشآت مالية أخرى أو لحساب الدولة، وكذا توزيع كل الإعانات من الأموال العمومية ومراقبة استعمالها .

تمويل بكل الطرق، عمليات التجارة الخارجية .

استقبال الودائع في شكل قيم وسندات .

استقبال وتسديد كل الأوراق التجارية المسلمة للقبض أو للخصم : الكمبيالة، السند لأمر، الشيك، الفواتير والوثائق التجارية والمالية الأخرى .

أداء دور وسيط لشراء واكتتاب أو بيع كل الأوراق العمومية، أسهم وسندات، والمعادن الثمينة .

معالجة كل عمليات الصرف نقدا أو لأجل، وإبرام كل عقود القرض، السلفيات، الرهن، التبادل بالعملات الصعبة، مع احترام صارم للقوانين المعتمدة .

تأمين خدمات الوكالة البنكية والمنشآت الرسمية للقرض .

إنشاء وتسيير المخازن العمومية .

هذا ويمكن للبنك أن يأخذ حصته من الفوائد والمشاركات في كل المؤسسات أو الشركات المحلية أو الأجنبية، التي لها أهداف متجانسة مع البنك .

وهكذا، فإن البنك من خلال مختلف أجهزته التنظيمية، يعالج وينفذ عددا كبيرا من العمليات البنكية، فإن معظم هذه العمليات يتم تنفيذها على مستوى الوكالات، حيث فيها تقدم مختلف الخدمات عبر شبابيك البنك (فتح الحساب، إيداع، سحب، تحويل ...الخ)، أضف إلى ذلك تعرض الوكالة لعملائها كل الخدمات التي تغطي التجارة الخارجية (تصدير واستيراد) وكذا تمويل المؤسسات (القروض المختلفة). وعليه، تتوزع العمليات في وكالات البنك الوطني الجزائري كالتالي :

عمليات الصندوق .

عمليات المحفظة المالية (أمانة الالتزامات البنكية) .

عمليات التجارة الخارجية .

عمليات التمويل (الالتزامات البنكية) .

أولا : مصلحة الصندوق- Service caisse

تنحصر مهمتها الأساسية في استقبال كل الودائع النقدية والتحويلات التي يقوم بها البنك أو لحساب زبائنه مع ضمان تنفيذ كل المدفوعات . وتنقسم هذه المصلحة حسب صنف العمليات إلى الأقسام التالية :

قسم الشباك : ويتكفل باستقبال العملاء، استعلامهم، نصحهم، الأخذ بطلباتهم، فعلى مستوى الشباك تنفذ عمليات : الإيداع والسحب النقدي، تحرير الصكوك البنكية، الدفع بالتحويل عن بعد، استلام الشيكات أو الصكوك للقبض (في المكان أو خارج المكان).

قسم التحويل : وهو مكلف بتنفيذ مجمل أوامر التحويل Ordre de virement الصادرة من الزبائن أو تنفيذ عمليات التحويل المرسلة لصالحه Débouclement .

قسم خاص بالإيرادات : ويتكفل باستقبال وحفظ عند الاقتضاء كل المبالغ الخاصة بالمدفوعات في المكان والتي تم تظهيرها للبنك وكذا القيم المستوطنة في صناديق المقر، ...الخ .

قسم المقاصة والتحصيل : وهو مكلف بتحصيل المبالغ المرسلة للقبض من الزبون عن طريق المقاصة أو عبر خدمات بنوك زميلة. كما يقوم القسم بمعالجة ومتابعة المبالغ المالية الغير مدفوعة .

قسم اليومية المحاسبية، الإحصاء والتأكد من الحسابات : حيث يقوم هذا القسم بالتسجيل المحاسبي على أوراق أو حالة الحساب أو تسجيل آلي على الكمبيوتر لكل الحسابات التي يمسكها الصندوق، مع ضرورة إرسال التسجيلات الخاصة باليومية المحاسبية إلى مديرية المحاسبة.

ثانيا : مصلحة التجارة الخارجية – Service du commerce exterieur

تهتم هذه المصلحة أساسا بتنفيذ كل العمليات مع الخارج والمحققة من أو لحساب زبائن البنك، في إطار القوانين المعتمدة، بحيث تضمن تحويلات الزبائن واستقبال ما يرسل من الخارج لصالحهم .

إن مصلحة التجارة الخارجية تعتبر من أهم مكونات أنشطة الوكالة، فقد تم إنشائها للاستجابة إلى:

تعقيدات العمليات التي تعالجها هذه المصلحة .

خصوصيات القانونية والتشريعية التي تتصف بها طبيعة هذه العمليات .

هذا ويتوزع مهام هذه المصلحة من خلال عدة أقسام، كالتالي :

قسم التوطين والمصادقة : ويتكفل هذا القسم بتسجيل كل العمليات المعالجة مع الخارج، بغرض التأكد من مطابقتها للقواعد وأسعار الصرف المعمول بها .

قسم القرض المستندي : وهو مكلف بتنفيذ مجمل العمليات المتعلقة بالقرض المستندي : فتح القرض المستندي (ouverture du credit documentaire)، استقبال وفحص الوثائق المرسلة من الخارج وكذا إعداد الإجراءات الشكلية لعمليات التحويل.

قسم تسليم الوثائق : حيث يقوم هذا القسم باستقبال، تسجيل، فحص ومراجعة كل تسليم للوثائق Remise documentaire الخاصة بالتجارة الخارجية .

قسم الخاص بالتبادل اليدوي وحسابات العملة الأجنبية : ويتكفل بفتح وتسيير وكذا متابعة حسابات العملات الأجنبية بكل أنواعها، تحت الطلب أو لأجل، كما يهتم القسم بتنفيذ عمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية الأجنبية والمحققة من زبائن البنك، بالإضافة إلى التبادل اليدوي الخاص بشراء أو بيع العملات الصعبة وفق أسعار الصرف الجارية .

قسم التحويل والاستقبال : وهو يتكفل بعمليات التحويل التي يأمر بها الزبائن، والتي تتحقق طبقا لقوانين مراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وكذا استقبال كل ما قد يرسله الطرف الأجنبي لصالح زبائن البنك .

قسم التنفيذ المالي للأسواق : ويتكفل القسم بتنفيذ العمليات المتعلقة بالتنظيمات المالية للأسواق .

ثالثا : الالتزامات البنكية – Engagements bancaires

حيث نجد في الوكالة البنكية : أمانة خاصة بالالتزامات وقسم خاص بدراسة المخاطر، ويكمل هدفهما الرئيسي في البحث عن زبائن ذات القدرات العالية وكذا جمع كل العناصر الضرورية لتقييم وتحليل طلبات القرض لهؤلاء الزبائن، مع تنفيذ صارم للقرض كجمع الضمانات ومتابعة سير الالتزامات البنكية .

مصلحة أمانة الالتزامات : وهي تعتبر عضو تسييري وتنفيذي، إذ تقوم بربط وتنسيق كل المهام الموكلة لمختلف الأقسام التي تشكلها :

- قسم القضايا القانونية والمنازعات : وتهتم بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالقانون والملفات المتنازع عنها .
- قسم المالية : ويعتبر أهم قسم في المصلحة، فهو يتكفل بمتابعة كل العمليات الخاصة بالتسبيقات، الضمانات، الكفالات، تسيير الصندوق، حسابات الودائع، إجراءات الاكتتاب لأوراق التعبئة .
- قسم المحفظة : ويتكفل بمعالجة مجمل عمليات المحفظة التجارية والمالية، اختبار الأوراق التجارية، تحصيل الأوراق المرسلة للخصم أو للقبض ...الخ .

- قسم دراسة وتحليل المخاطر service d'étudeet d'analyse des risques : إن هذا القسم غالبا ما يكون تابع لسيطرة مدير الوكالة، ويتمثل دوره في تقدير فرص وطبيعة القرض وكذا تحديد مختلف المبالغ الخاصة بخطوط القرض الممنوحة للزبائن .

وعليه، فالقسم يقوم بدراسة طلبات القرض، عمليات التجديد وتنظيم القروض وكذا متابعة باستمرار تطور حالة المؤسسات الممولة من قبل البنك .

- قسم الإحصائيات : وهو القسم الذي يتكفل بإعداد كل اللوائح والقوائم الإحصائية والمحاسبية الخاصة بسير الالتزامات البنكية .

وأشير في الأخير إلى أهم المنتجات والخدمات التي تعرضها وكالات البنك الوطني الجزائري :

سندات الصندوق .

ودائع لأجل بالدينار الجزائري والعملة الصعبة .

حساب للتوفير والادخار .

البطاقات البنكية وبطاقات السحب (طور الإنجاز) .

شيك بقيمة اسمية (منتوج جديد) .

تمويل الاستثمارات .

تمويل الاستغلال .

دليل خاص بالمستثمر الأجنبي .

تمويل المؤسسات المصغرة (وكالة تشغيل الشباب – Ansej) .

عمليات التجارة الخارجية .

دليل للمصدر الجزائري .

الشروط البنكية – Les conditions bancaires .

أسعار الصرف .

المطلب الثاني : موارد وكالة مستغانم

للبنك الوطني الجزائري عدة موارد يقوم بها و يمارسها وهي :

تقسم موارد البنك الوطني الجزائري إلى قسمين :

أ-# الموارد الذاتية : و هي الأموال الخاصة بالبنك و ممتلكاته ، و تتكون من :

رأس المال : و هو الركيزة الأساسية لنشاط البنك الوطني الجزائري ،و مصادقة ثقة المودعين كما أنه يدعم مركزه المالي و يقوي علاقاته مع مراسليه ،حيث كان يقدر بـ 8 مليار دج سنة 1995 .

الاحتياطيات : هي أموال نقدية تكونت عبر الزمن و مصادرها الأموال المقتطعة من الربح و علاوات الإصدار بالنسبة للبنك الوطني الجزائري تتضمن نتيجة السنة المالية و تقسم إلى قسمين :

ت-#الاحتياطي القانوني : و هو ما يفرضه القانون ، أي يستوجب على البنك الاحتفاظ به ،و يقدر سنة 1995 بـ 102478333 دج .

ث-#الاحتياطي الاختياري : يمثل الأرصدة يكونها البنك من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني بهدف تقوية مركز البنك ،و قدر بـ 168089545726 دج سنة 1995 ، أي ما يعادل 0.73% من موارد البنك .

المؤونات :و هي عبارة عن أموال أو مبالغ مخصصة للتأمين ضد المخاطر و تغطية التكاليف .و قدرت سنة 1995 بمبلغ 8443641412.13 دج و يمثل 3.69% من موارد البنك .

النتيجة : هي الفرق بين التكاليف و الإيرادات ، و قدرت سنة 1995 بـ 41737071.93 دج أي بنسبة 0.18% من موارد البنك .

ب-#الموارد الخارجية : و هي ما يعبر عنها بالموارد الغير الذاتية و هي تمثل الحسابات الأخرى التي يكون فيها البنك مسؤولا لدى الغير و هذه الموارد إما أن تكون ودائع تحت الطلب ، موارد قصيرة -الأجل أو موارد أخرى كالقروض .

ودائع تحت الطلب : و هي الودائع التي تستحق في أي وقت يطلبها المودع لا تتصدع ثقتهم بالبنك علما بأن أهم مصادر موارد البنك الوطني الجزائري باعتباره بنك تجاري ، تتكون من الودائع تحت الطلب بجيث تمثل 30% من إجمالي الموارد ، و تشمل هذه الودائع كل من :

ج-#حسابات الشيكات : و هي عبارة عن ودائع جارية ،تطلب في أي وقت من قبل الأفراد أو من قبل شخص معنوي ،و لا يستطيع العميل سحب أكثر من المبلغ الموجود و قدرت سنة 1995 بـ 19304099711.63 دج أي ما يعادل 10.45 % .

ح-#الحسابات الجارية : هو حساب يفتح لرجال الأعمال من تجار و صناعيين ،و هو حساب مدين و قدر سنة 1995 بـ 23909733955.25 دج أي ما يعادل 10.45% .

خ-#البنوك و المراسلين : و هي ودائع تأتي من قبل البنوك الأخرى تكون التزاما على البنك الوطني الجزائري تسديدها في الوقت اللازم و حددت نسبتها بـ 10.43% من إجمالي الموارد .

موارد قصيرة الأجل : و هي في معظمها لا يمكن للمودع أن يطلبها إلا بعد إنتهاء فترة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك و من ثمة يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي هذا من شأنه أن يتيح البنك قدر أكبر من الموارد السائلة لتوظيفها و الحصول على أكبر عائد بالمقارنة مع الودائع الجارية و هذا ما يدفع بالبنك أن يكون راغبا و قادرا على أن يدفع فوائد

عليها تشجيعا على جذب أكبر قدر منها و تشمل الموارد قصيرة الأجل لبنك الوطني الجزائري الحسابات التالية :

د-#حسابات مستحقة بعد تحصيلها : و تشمل الأموال التي يتحصل عليها البنك من عملاء و التي لم يأتي وقت تحصيلها بعد و قدرت بمبلغ 2049510076.57 دج أي ما يعادل 0.90% من الموارد .

ذ-#دائنون مختلفون : هي حسابات عابرة أي مؤقتة لزبائن عابرين حيث تتم فيها عملية تحويل مبالغ بين وكالات البنك لصالح متعاملين بحيث يدخل فيها البنك كوسيط فيقوم بفتح حساب عابر للطرف المستقبل للمبلغ و بعدها يتم غلق الحساب مباشرة

حيث تواجه وكالة مستغانم كغيرها من الوكالات الأخرى عدة عراقيل ومشاكل التي كانت تعرقل أهدافها وهي كالتالي :

1-مشاكلها :

- عدم وجود مكتب لإستقبال الزبائن و توجيههم و الإجابة عن تساؤلاتهم .
- صغر حجم الوكالة و هذا يعيق سير الحسن للمصالح و الوظائف .
- التداخل على مستوى المصالح و الخدمات ،حيث نجد مجموعة من الموظفين و العاملين في مصلحة أو مكتب واحد .

2-عراقيلها :

عدم التسديد : يظهر خطر عندما يعجز الزبون عن تسديد اتجاه البنك المعمول له بسبب تدهور حصته المالية أو سوء نيته بالامتناع عن تسديد و لكل افتراض درجة خطر معينة .

- نسبة الخطر 1%
- نسبة الخطر 30%
- نسبة الخطر 50%
- نسبة الخطر 100%

و في الحالتين تتخذ الإجراءات القانونية صارمة بعد الاستدعاء و الإعذار ،و لتفادي هذا يجب دراسة طلبات القرض بدقة و تحديد الوضعية المالية للمقترض .

التجميد : يظهر هذا الخطر جليا عندما يصبح القرض غير قابل للخصم ،هذا يدفع البنك لتغطية الخصم من الخزينة ،و بهذا تجمد الخزينة و هذا يؤدي لضعف مردودية البنك .

فراغ الخزينة : يتمثل هذا الخطر عندما يكون استقرار أو تزايد في حجم القروض ،و قد يحدث أن يصاحب ذلك سحب جماعي للودائع بسبب حدث ما ،هذا يجعل البنك يواجه خطر فراغ الخزينة .

معدل الفائدة : يقصد به احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا ،فإذا تم التعاقد بين البنك و العميل على سعر الفائدة معين على القروض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض و هذا يشكل خطر على البنك لأنه قد لا تتحمل الخزينة فوائد كل الزبائن و العملاء .

المطلب الثالث:نقاط القوة و نقاط الضعف للوكالة

يمكن توضيح تقاط القوة و نقاط الضعف للوكالة في الجدول التالي :

جدول رقم 3-3نقاط القوة ونقاط الضعف للوكالة

نقاط القوة	نقاط الضعف

0 يتم التبرير لأخطاء أو فوارق الصندوق في اليوم نفسه، ولو كلف ذلك تجنيد العمال (أو العامل المسؤول عن الخطأ) إلى آخر يوم، وذلك لتسهيل عملية فتح الشبابيك للزبائن في اليوم الموالي، "تخص هذه الملاحظة عدد قليل من الوكالات ".

مسؤولية بعض الأفراد بالعمليات البنكية التي يقوم بها، الشيء الذي يسمح بتحقيق الفعالية والتخفيض نسبيا من حدة المخاطر .

وجود آلات للتصوير تراقب الصندوق والزبائن .

يتم خاصة في الوكالات الرئيسية، مراقبة صارمة لإمضاءات الزبائن من خلال نموذج الإمضاءات، حيث تصنف هذه النماذج بشكل يسهل استعمالها. بالإضافة إلى أن النموذج يحتوي على معلومات إضافية حول الزبون (اسم، العنوان الشخصي والضريبي، أرقام الحسابات) .

دائما في بعض الوكالات الرئيسية، نلاحظ احترام توزيع والفصل بين مهام التصديق والتنفيذ والمراقبة، كما أن كل العمليات يتم مراقبتها من المدير شخصيا عند إقفال اليومية المحاسبية .

عدم غلق شبابيك البنك أثناء اليوم حيث يتم التناوب في ساعة الإفطار، وهي الفتة التي غالبا ما يكثر فيها الزبائن .

في بعض الوكالات لا يتم إقفال اليومية المحاسبية في نفس اليوم، بل تأجل إلى اليوم الموالي، فهي عادة سيئة يعتبرها عمال البنك أمر عادي. إن هذا التهاون غالبا ما يسبب تأخر في فتح شبابيك الوكالة في اليوم الثاني، وقد تفتح في ساعة متأخرة جدا عند وجود فارق في الصندوق (تضيع للوقت، للأموال، لفرص تجارية) .

وجود عدد كبير من المتربصين في عمليات الصندوق خاصة في الوكالات الفرعية، وقد يصل عددهم إلى 70% من مجموع عمال الصندوق فهو عدد غير معقول، خاصة أن هؤلاء المتربصين رغم أنهم يتمتعون بالفعالية، فهم غير مؤهلين ومسؤولين بالأعمال البنكية، بالإضافة إلى كفاءات علمية محدودة جدا (توظيف عشوائي لليد العاملة) .

إن التناوب على العمليات خاصة في فترات العطل، يتم في بعض الوكالات بصفة عشوائية بحيث نجد عامل يتكفل بعدة عمليات تفوق طاقته (العملية أو العلمية) وقد تكون عمليات غير متجانسة فيما بينها. وترجع أسباب هذه الوضعية إما في إعداد برنامج "توزيع العطل" غير ملائم أو أن تطبيقه غير صارم .

إن في إحدى وكالات البنك يوجد عامل واحد يتكفل بخزنة -Caisse– المعاملات النقدية بالدينار والمعاملات النقدية بالعملة الصعبة . في حين أن في الوكالات الرئيسية التي

	تستقبل عددا هائلا من الزبائن، نجد أن العامل المكلف بخزنة الدينار لا يمكنه تغطية كل العمليات النقدية، وغالبا ما يتدخل عامل آخر (المكلف بالإيداع) لمساعدته. وعليه، فإن الحجم الكبير من العمليات وقلة العمال المكلفين بها يسبب عدم احترام مبدأ الفصل بين المهام . فعملية تسليم الشيكات في بعض الوكالات تتم بصفة عشوائية دون مراقبة، فالعملية لا تستند على المعايير التقنية الخاصة بالخصم، الشيء الذي يؤدي أحيانا إلى مشاكل معتبرة (استرداد لشيكات غير مدفوعة) .

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك الوطني الجزائري

الخلاصة :

من خلال دراستنا للبنك الوطني الجزائري نستخلص أن البنك الوطني وكغيره من المؤسسات المالية يقوم بمجموعة من الوظائف والنشاطات، حيث أن البنك الوطني الجزائري يفيد ويستفيد، يفيد عند استخدام ودائع المودعين فهو يساهم بشكل كبير في التنمية ويدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو التطور .

وهو يستفيد أيضا من خلال حصوله على الفوائد والعملات والأجور والخدمات ، وهذا لما يقوم به من عمليات مثلا خلق النقود يؤدي وظيفة وسيط نقدي وعملية وضع عدة طرق لتوزيع القروض أي ابتكار تقنيات كتمويل الودائع الجارية إلى ادخارات سائلة فيكون بذلك يؤدي وظيفة الوسيط المالي .

وعليه بما أن البنك الوطني الجزائري بصفة عامة له دور في التطور والتنمية ، فوكالة مستغانم 878 باعتبارها وكالة ثانوية تابعة للمديرية الجهوية لولاية مستغانم كذلك تلعب دور كبير وهذا من خلال الخدمات التي تقدمها للمواطنين إضافة للعمليات التي تقوم بها والوظائف المختلفة رغم ما تواجهه من صعوبات ومشاكل إلا أنها تبقى دائما تحاول العمل على التطور وحل المشاكل والقضاء على السلبيات .

الخـــاتمـــة

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتبين أن المراجعة وظيفة أساسية و هامة جدا في المؤسسة فهي تقوم بعملية الفحص و التحقيق و التقرير،وهي ضرورة حيوية لتأكد من حسن سير و الإنجاز ,و لا شك أيضا من وجود أنواع من المراجعة ألا وهي المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية والتي يعتبران وظيفتان هماتان فلابد على المؤسسات من مراعتهما خاصة في البنوك ولاسيما وكالة مستغانم التي تفتقر من هاتين الوظيفتين ,و تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة في المؤسسة الاقتصادية و دعم للمراجع الخارجي أيضا لأنها تساعده على تحديد نطاق الفحص في تنفيذ عملية المراجعة ,و أن المراجعة الداخلية هي مكملة للمراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ,فهذا التكامل يهدف إلى التقليل من ازدواجية و تكرار العمل و تخفيض التكلفة و هذا يعود بالفائدة الكبيرة و النجاح للمؤسسة .

فالبنك باعتباره مؤسسة مالية التي تتعامل في كافة وسائل الدفع النقدية و المالية لتحقيق جملة من الأهداف المرجوة,له سياسات مصرفية خاصة به,كسياسة السيولة والإقراض, تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة هامة تساعد مختلف المؤسسات المالية على تقديم أدائها و الوقوف على نقاط الضعف و القوة فيها، فعلى البنك الوطني الجزائري بتزويد مراجعين داخليين و أيضا الخارجيين مؤهلين في كافة الوكالات .

اختبار الفرضيات:

1. إن موضوع المراجعة بشكل عام يقوم على مجموعة من المفاهيم التي تطورت بتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للإنسان على مر التاريخ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
2. إن المراجعة بشقيها الداخلية و الخارجية وظيفتان هامتان لاغني للمؤسسة عنهما،إن الوكالة باعتبارها مؤسسة مالية لايوجد بها مراجعة لا الداخلية و لا الخارجية ،وبالتالي أن هذه الفرضية لم تثبت صحتها , لكل من المراجعة الداخلية و الخارجية مسؤوليات و صلاحيات لابد من مراعتهما,و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية,
3. هناك العديد من العوامل التي تدعم و تعمق مبدأ التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و أيضا هناك وسائل لتحقيق التكامل بين هاتين الوظيفتين,فهذه الفرضية كذلك تحققت صحتها.

ومنه قمنا باستخلاص بعض النتائج من أهمها :

- كلتا المراجعتين الداخلية و الخارجية لهم دور كبير في تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها و حماية ممتلكاتها من الاختلاس والتلاعب و الضياع و هذا من خلال أعمال الرقابة و الفحص المستمر على جميع عمليات المؤسسة .
- إن التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية يعتبر إحدى الآليات الممكنة لتحسين مستويات أداء المراجع الداخلي و المراجع الخارجي و الذي يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية التي يعدها المراجع من خلال التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية .
- يساعد اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي في تقوية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات وفي تخفيض تكلفة المراجعة الخارجية .
- تمارس رقابة البنوك و المؤسسات المالية من خلال مستويات منها :ممارسة الرقابة من طرف الهيئات الداخلية للبنك أو المؤسسة المالية ,و المتمثلة في مستوى الرقابة الداخلية فمستوى المراجعة الداخلية التابعة لمجلس الإدارة ,و الرقابة الخارجية التي يمثلها مراجع خارجي "محافظ الحسابات " هذا في البنك المركزي و اللجنة المصرفية .

من خلال هذا البحث ,تبين بوضوح أن هناك قصور و أسباب في وظيفة المراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية خاصة في وكالات البنك الوطني الجزائري,و هذه الأسباب يمكن أن تدرج ضمن بعض الاقتراحات الآتية :

أ-# ضرورة بذل المراجع للعناية اللازمة عند قيامه بعملية المراجعة للكشف عن أخطاء المؤسسة و كذا عمليات الغش و التلاعب الذي تقوم به المراجعة .

ب-# يجب على المراجع الداخلي و المراجع الخارجي الحرص على التشاور بشأن ترتيبات المشاركة في الملفات و أوراق العمل .

ت-# ضرورة ربط إدارة المراقبة و المراجعة بمجلس الإدارة لإعطائها القدر المناسب من الاستقلالية.

ث-# ضرورة تجسيد دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسة من خلال عدم الضغط على المراجع الداخلي و هذا من خلال وضع القوانين التي تعمل على حمايتها و استقلاليتها و كفاءتها .

ج-# يجب على المراجع الخارجي أن يكون دائما على علم أنه هو المسؤول الأول عن نتائج عمله حتى ولو اعتمد في ذلك على عمل المراجع الداخلي.

ح-# على البنك الوطني الجزائري وكل وكالاته التكيف مع التطورات الحاصلة في المجال المصرفي خاصة في نظم المعلومات لأن ذلك يساعدها على تطور نظام الرقابة الداخلية.

خ-# تكثيف وزيادة الدورات التكوينية و التربصات المهنية خاصة الموظفين القدامى لجعلهم على اطلاع دائم و متواصل بكل مستجدات عالم البنوك الذي يتسم بالتغيير و التجديد .

أفاق الدراسة:

هناك مجموعة من الأفاق التي يمكن لهذه المذكرة الامتداد لها فلا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذه المذكرة إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأملنا أن تستكمل هذه المذكرة بدراسات أخرى تصب في مجال التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وهي كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية للأبحاث الأخرى نقترح الأتي:

- مدى تأثير أوجه التكامل والتعاون بين لجان المراجعة و المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وأثره في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات.

المـراجـــع

❖ **الكتب :**

- الفين ارينز,جيمس لوبك, **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي, المملكة العربية السعودية،دار المريخ للنشر,1960.
- أمين السيد أحمد لطفي,**فلسفة المراجعة**، الطبعة الأولى،الإسكندرية،الدار الجامعية، ،2009 .
- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، ، الطبعة الأولى،الطبعة الأولى،عمان،دار صفاء، 2012 .
- إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإيطار النظري**،الطبعة الأولى،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،2012 .
- إلهام بروبة، أحمد قايد نور الدين، **المحاسبة التحليلية ودورها في المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى ،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع،2016 .
- توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، الطبعة الأولى،عمان، دار ومكتبة الكندي، 2014 .
- خالد أمين عبد الله (1)، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى،عمان، دار وائل، 2012 .
- خالد أمين عبد الله (2)، **علم تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، 2000 .
- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة الأولى، عمان، دار مستقبل للنشر والتوزيع، 2009 .
- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلية الدولية**،عمان، مؤسسة الوراق، 2006 .
- رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات العملي**، الطبعة الأولى،عمان،دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011 .
- زهير حدرب، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون،2010 .
- سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى،الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.
- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا ،فتحي رزق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**،الطبعة الأولى،الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006 .
- عبد الفتاح محمد الصحن ،رجب السيد راشد،محمود ناجي درويش ،**أصول المراجعة** ،الإسكندرية،الدار الجامعية،2000.

- عبد الفتاح محمد الصحن،حسن أحمد عبيد شريفة علي حسن،**أسس المراجعة الخارجية**، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، 2007.
- غسان فلاح المطارنة،**تدقيق الحسابات المعاصر**،الطبعة الأولى،دار المسيرة، 2006.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي،محمد السيد سرايا،**دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- كريمة علي جوهر،صلاح العقدة ،عبد الله عزت برعات،محمد ياسين الرحاحلة،**التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات**،**المنظمة العربية**،القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012.
- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**،الطبعة الثالثة، بن عكنون،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008 .
- محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، مصر،الدار الجامعية، 2002 .
- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002 .
- محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الإسكندرية،الدار الجامعية، 2003 .
- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة،عمان، دار،وائل للنشر والتوزيع، 2006 .
- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**،الإسكندرية،الدار الجامعية، 2007 .

يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى ، عمان،مؤسسة الوراق، 2000 .

❖ **الرسائل الجامعية :**

- رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، رسالة ماجستير،غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2014 .
- شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع وأثرها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه، بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، 2015 .

- طاهري ميمونة، **العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، مذكرة ماستر، مستغانم، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013 .
- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، 2010 .
- لندة قداري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماستر،الوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص التدقيق المحاسبي، جامعة الشهيد حمه،لخضر،2015 .

❖ **المجلات :**

- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس،جامعة الوادي ،الجزائر،2012.

❖ **الملتقيات :**

- إلياس غقال، غضبان حسام الدين، **المعايير المحاسبية الدولية كآلية لتسويق الحوكمة حالة الجزائر**، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائروعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IAFS يومي 13-14 جانفي 2013 .

الملاحق

الملخص:

إن هذه الدراسة المسطرة تحت عنوان "التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية "،حيث تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية من أهم الوظائف في المؤسسات الاقتصادية ،لما لها من أثر في تفعيل و تقييم نظام الرقابة الداخلية ،و لقد توصلنا إلى علاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و هي علاقة تكاملية .

الكلمات المفتاحية : المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، التكامل ، المؤسسة .

Résume :

Cette étude intitulée sous le titre de coordination l'audite interne et l'audite externe ;la fonction de celles-ci des plus important les emplois dans les institution économiques ,gui contiennent à leur impact sur l'activation et la mise au pointe de contrôle interne et nous trouvons ainsi la relation entre l'audite interne et externe c'est une relation complète

Les mots clés :audite interne, audite externe , coordination, Enterprise